جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

مُراعاةُ الغرض وأثره في البنيةِ العربية
دراسةٌ صوتية و صرفيّة

غفران حمد شلاكة *
جامعة القادسية / كلية الآداب

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2019/3/31
تاريخ التعديل : 2019/4/29
قبول النشر: 2019 /6/26
متوفر على النت:2019/9/5

الكلمات المفتاحية :
الغرض
البنية العربية

الملخص

يتناول هذا البحث مراعاة الغرض وأثرها في توصيف منع بعض الظواهر التعاملية مثل التخفيف ، والتسكين ، وإلحاق هاء السكت ، ومراعاة الصيغة ، وغيرها من الظواهر ، وخلص إلى أنَّ هذه المراعاة كانت حاضرة في ذهن اللغوي ، على أنَّ التحليل اقتصر على الجانبين الصوتي والصرفي .

*الناشر الرئيسي : E-mail : gufran.h@gmail.com

ة المثنى 2019

المقدمة

الحمد لله الملك الحق المبين ، والمتصاغر لعظمته الجبابرة الطاغين ، والمعترف بربوبيته أهل السموات والأرضين، والمقرّ بتوحيده سائر الخلق أجمعين ، والصلاة والسلام على سيد الأنام محمد (ص) وأهل بيته الكرام المنتجبين.

شغلتني وأنا اطالع في شروح شافية ابن الحاجب مقولات منها (نقض الغرض) ، أو (فوت الغرض) ، أو (بطل الغرض) وغيرها ، وهذه المقولات شكّلت ركيزة أساسية في قيام قواعدهم الصرفية ، والسعي الحثيث في الحفاظ على هذا الغرض ، زيادة على أن هذه المقولات تمثل نتاجاً لعقلية لغوية تدرك وبعمق عدم نقض هذه الأغراض .

فكانت الدراسة (مراعاة الغرض وأثره في البنية العربية – دراسة صوتية وصرفية) ، والغاية لا تخرج في إطارها العام عن التعرف على التوجيه الصوتي ، والصرفي من جهة الإجراءات ، والآليات ، والمرجعيات ، ومن ثمَّ قامت المنهجية على وصف هذه النصوص ، وتفكيكها بالتحليل ، ومقابلتها بما وقر في المدونة اللغوية ، والدرس اللغوي الحديث .

ولابدّ من الإشارة الى أنّ التوجيهات الصوتية مثّلت عنوانات لفقرات هذه الدراسة ، فكانت :

الفقرة الأولى: قراءةٌ في المفهوم ، وهي محاولة للكشف عن الفروق الدقيقة بين مصطلحين قد جمعا عند الحديث عن (مراعاة الغرض) .

الفقرة الثانية: مراعاة غرض التخفيف وقد تضمنت الاتي :

أ. التخفيف بالإدغام ، ومن مصاديقه :

1. الواو والياء المديتان إذا وليهما حرف أصلي أو منقلب.
2. الفعل المضعف.

ب. التخفيف بالتسكين .

وهذه التفريعات تكشف عن التحقق الفسيح لمقولات العلماء في مراعاة الغرض في التخفيف.

الفقرة الثالثة : مراعاة غرض المدّ ، وأقصد به مراعاة المدّ الذي يتحقق في حروف المدّ واللين .

الفقرة الرابعة: مراعاة الغرض في الاسم الممدود.

الفقرة الخامسة: مراعاة غرض الإلحاق، ولعلّ ما تكشف عنه هذه الفقرة، والتي قبلها أنّ هذا الضرب من المراعاة يتعلق ببناء الكلمة لا بما فيها من مشكل لغوي نجم عن تجاور في أصواتها.

الفقرة السادسة: مراعاة السكون في هاء السكت.

الفقرة السابعة: مراعاة بناء حروف الصيغة.

الفقرة الثامنة: مراعاة أكثر من غرض في البنية نفسها.

ثمَّ جاءت الخاتمة و فيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

اعتذر للقارئ الكريم عمّا وقعتُ فيه من خللٍ، أو سوء فهم، أو عدم دقة في التوجيه، فكلّ ما أرجوه خدمة هذه اللغة المباركة – لغة القرآن الكريم – وأسأل الله عزّ وجلّ المغفرة عند الخطأ ، والسداد عند الزلل ، والثواب عند الصواب .

والحمدُ لله ربِّ العالمين

الأولى : قراءة في المفهوم :

لم تحفل المدونة الصرفية بنصوصٍ كثيرة تبين ماهية مفهوم مراعاة الغرض وعدم نقضه حاشا ما ذكره ابن جني (ت392هـ) في (باب في الامتناع من نقض الغرض) جاء فيه : ((اعلم أنَّ هذا المعنى الذي تحامته العرف – أعني امتناعها من نقض أغراضها – يشبه البَدَاء الذي تروم اليهود إلزامنا إياه في نسخ الشرائع وامتناعهم منه ، إلا أنّ الذي رامته العرب من ذلك صحيح على السَبْر، والذي ذهبوا هم إليه فاسد غير مستقيم . وذلك أنّ نسخ الشرائع ليس ببداءٍ عندنا ؛ لأنَّه ليس نهياً عمّا أمر الله تعالى به ، وإنمّا هو نهي عن مثل ما أمر الله تعالى به في وقت آخر غير الوقت الذي كان – سبحانه – أمر بالأول فيه ، ألا ترى أنَّه – عزّ اسمه – لو قال لهم : صوموا يوم كذا ، ثمَّ نهاهم عن الصوم فيه فيما بعد ، لكان إنما نهاهم عن مثل ذلك الصوم ، لا عنه نفسه . فهذا ليس بداء. لكنه لو قال : صوموا يوم الجمعة ، ثمَّ قال لهم قبل مضيّة : لا تصوموه لكان – لعمري – بداءً وتنقلاً ...))[1].

يتضح أنَّ ثمّة سعياً بذله ابن جني في التفريق بين عدم نقض الغرض ، والبداء يمكن إيضاحه بالآتي :-

1. أنَّ فكرة مراعاة الغرض كانت حاضرة في الفكر اللغوي ، ومعلومة ، بيد أنَّه يمكن القول : إنَّها استصواب شيء بعد علمه ، وليس كذلك البداء ؛ لأنَّه : ((... يبدو له رأي في الشيء لم يكن له بذلك الرأي سابقاً ...))[2].
2. مراعاة الغرض مرجعيتها مراعاة الفكرة السابقة ، أي مراعاة مصلحة لغوية سابقة ، أمّا البداء فهو جهل بالمصالح [3] ؛ لأنَّه : ((ظهور الرأي بعد ان لم يكن))[4] .
3. يظهر أنَّ مراعاة الغرض وعدم نقضه مُتّحد في الحضور الزمني ، فوقوع الاختلاف بينهما لا يمكن تصوره في الذهن اللغوي ، أما البداء فمن شروطه الاختلاف الزمني بين الحكمين : ((... في وقت آخر غير الوقت الذي كان – سبحانه – أمر بالأول فيه ...))[5] ، أو : ((... جدّ له في ذلك الأمر غير الأمر الذي كان له قبل البداء تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .))[6]
4. البداء بابه الاستدراك ، والرجوع عن الأول ؛ لأنَّ فيه انتكاثاً ، وتراجعاً ، واستدراكاً [7] : ((... فيبدو له تركه بعد أن كان يريد فعله ...))[8] ، على حين أن مراعاة الغرض قوامها التتابع في البناء ، وعدم التراجع ؛ لأنها مقصودة .
5. ما يترجح عند الباحثة أنَّ قول ابن جني: ((... يشبه البداء ...))[9] أراد أنه يشبهه من جهتين هما : الأولى :

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

السلوك ويتمثل في التحامي منهما ؛ والاخرى : غائية وتتمثل في أنهما يفضيان إلى فساد العقل ؛ لأنهما من الجهل والنقص[10].

والحقُّ أنَّ ضابط فساد العقل في نقض الغرض متأتٍ من نقض ما أُبتدئ به ، أو كما عبّر عنه ابن الحاجب (ت646هـ) : ((... فيصرُ أعمالاً متعددةً لا فائدة فيها...))[11] ولا يقتصر الأمر على هذا ، بل قد يقضي نقض الغرض إلى الدور المفرغ – وأقصد به الرجوع إلى الحالة الأولى بعد تجاوزها ومصداقه : تحفيف اللام بالتسكين في : انْطَلْق ، ولم يَلْده ، فلو حُرّكت على الأصل لعاد الأمر إلى سيرته الأولى : انْطَلِق ، ولم يَلِده ، فيعودوا إلى ما هربوا منه .

وكانت لهذه الموجهات الأثر الرئيس في وضع أحكام عامة نحو مقولة ابن يعيش في التخفيف: ((... والاحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدّت إلى نقض أغراضٍ مقصودة تُرِكتْ))[12].

غير أنَّ اقتصار مراعاة الغرض وعدم نقضه على التخفيف فيه نظر؛ لأنَّ مراعاة الغرض قد رُوعي في الأحكام كلها ، ولو ذهب ابن يعيش إلى أبعد من هذا وقال : إن كل الأحكام إذا أدت إلى نقض الغرض المقصود تركت لكان على طريق مستقيم .

وعبارات الأوائل عن هذا المفهوم تفاوتت في اللفظ ، واتحدت في دلالتها وهي لا تخرج عن (نقض الغرض)[13] ، وهو أوضح ما يكون عند الرضي الاسترابادي (ت688هـ) ، نحو (... لفات الغرض...))[14] ، و (لبطل الغرض)[15] ، و (لزال الغرض)[16] ، وهذا الاقتران بالغرض يؤكد مراعاتهم له .

وأحسبُ أنَّ مصطلح (نقض الغرض) أدلّ على المفهوم من غيره ، لأنَّ النقضَ تخلف في حكم المطلوب إثباته أو نفيه عن دليلِ المُعلِّل الدال عليه في بعض صوره [17] ، وهو من باب النقض التفصيلي ؛ لأنه وقع بالمنع المجرد [18].

الثانية : مراعاة غرض التخفيف :

ويمكن تقسيمه على ضربين هما :

أ. التخفيف بالادغام :

ومن مصاديق هذا الضرب :

1. الواو والياء المديتان وما بعدهما حرف أصلي أو منقلب : ترد الواو والياء المديتان في سياق تعاملي يتلوهما متحرك مثلهما ، سواء أكان هذا المثل أصلياً أم تحصّل بالقلب ، في كلمة واحدة ، قال الرضي : ((... وأن كانا مدتين : فإما أن يكون أصلهما حرفاً آخر قلب إليهما ، أو لا ، فإن لم يكن فإن كانا في كلمة وجب الإدغام ، سواء كان أصل الثاني حرفاً آخر ، كمقروٍ وبَرِيّ وعليّ ، أو لا ، كمَغزُوٍ و مَرمِيّ ، وإنمَّا وجب الإدغام في الأول : أعني مقروّاً وبَرِيّاً وعليّاً – وإن لم يكن القلب في الثاني واجباً – لأنَّ الغرض من قلب الثاني إلى الأول في مثله طلب التخفيف بالإدغام ، فلو لم يدغموا لكان نقضاً للغرض ...))[19].

ويمكن التمييز في الحرف الثاني من المِثلين بين: ما كان منقلباً عن أصلٍ آخر نحو : مَقْرُوّ ونظائرها ، وما كان ليس كذلك نحو : مَغْزُوّ ونظائرها ، فأوجب القلب في الضرب الأول ؛ لأنَّ الغرض منه التخفيف بالإدغام ، وعدم الإدغام يفضي إلى نقض هذا الغرض .

و ما يمكن أن يجترح كتوصيف للضرب الأول : هو وقوع الهمزة المتحركة بعد واو أو ياء زائدة ساكنة – هُنَّ مدّات – في بنية اسمية ، وأُبدلنَّ بحسب ما قبلها ، قال سيبويه (ت180هـ) في هذا التحول : ((وإذا كانت الهمزةُ المتحركة بعد واوٍ أو ياء زائدةٍ ساكنة لم تُلحق لتُلحِق بناء ببناء ، وكانت مدَّةً في الاسم ... أُبدلَ مكانها واوٌ إنْ كانت بعد واو ، وياءٌ إنْ كانت بعد ياء ... وذلك قولك في خَطِيئَةٍ خَطِيَّة ... وفي مَقْرُوْء ، ومَقْرُوءةٍ : هذا مَقْرُوٌّ ، وهذه مَقْرُوَّة ...))[20].

أما (عليّ) ، فهو مما ليس أصل ثاني المثلين همزة ، إذ يتوافر في بنيته الأصلية اجتماع الواو والياء ، والسابق منهما ساكن : عَلِيْوُ ، قلبت الواو ياءً لأجل التخفيف بالادغام فصارت : عَلِيّاً : ((وإذا وقعت الواو لاماً في كلمة فهي جديرة بالاعتلال ، لأنَّ اللام محل التغيير ...))[21] ، ويمكن أن نضمَّ إليها (مَرمِيّ) .

والغرض – الادغام – اتخذ حكماً وجوبياً ، على الرغم من ذهابه بمزية المدّ فيهما ، قال نقره كار (ت800هـ) : ((... أما إذا كانت المدة في غير الآخر فيجب الإدغام سواء كان أصل الحرف الثاني حرفاً آخر قلبت إلى جنس المدة للإدغام أو لا نحو : مَقْرُوّ وبَرِيّ وأصلهما : مَقْرُوْء ، وبَرِيء ، فأصل الحرف الثاني منهما همزة ، وإنَّما يجب الإدغام فيهما مع أنَّ الإدغام أزال مدة الواو والياء التي كانت قبل قلب الهمزة إليهما ؛ لأنَّ الغرض من القلب الإدغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ...))[22].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

ولم يبتعد عن هذا زكريا الأنصاري (ت926هـ) إذ قال : ((... وإنما وجب الإدغام فيها مع أنَّ الإدغام أزال المدّ لأنَّ الغرض من القلب الإدغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض؛ ولأنَّ ذلك في كلمة واحدة موضوعة على الادغام ...))[23].

وفي الأحكام المتقدمة يطالعنا مراعاة الغرض – الادغام- وإن كان على ذهاب مزيّة المدّ .

بيد أنَّ ما يستدعي النظر أنَّ موقعية حرف المدّ كانت لها الأثر في وجوب الإدغام أو عدمه ، فإذا كان أول المثلين في آخر الكلمة ، والاخر في بدايتها امتنع الادغام حفاظاً على صفة المدّ نحو قوله تعالى : ((قَالُوا وَمَالَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيْلِ اللهِ))[24].

وقال محمد معين الدين الغسائي (ت1134هـ) ((... فإنْ كانتا في كلمة وجب الإدغام سواء كان أصل الثاني حرفاً آخر كمَقْرُوّ ومرمِي ، وعليّ ، او لا كغزوّ ورمِيّ ... وإن كان القلب لأجل الادغام وجب كمَرْمِي ...))[25].

وثمّة اضطراب في هذا النصّ يمثله قوله : ((... سواء كان الثاني حرفاً آخر كمَقْرُوّ وَمَرْمِيّ ...)) ؛ فالياء في(مَرْمِيّ)لم تكن حرفاً آخر قلبت منه مثل: مَقْرُوْء. ← مَقْرُوْوُ ← مَقْرُوُّ، إذْ إنَّ أصلها : مَرْمَوْي ، فالجمع بينهما فيه نظر.

وبقيت لنا الصورة التي مصاديقها : مَغْزُوّ ، ومَرْمِيّ ، وهذه الصورة تقف أزاء ما تحصل بالقلب ، وقد ورد المصداقان في المدونة الصرفية على نسقٍ واحدٍ ، ولا مشاحة أنَّ الغرض فيهما واحد – الادغام – ولكن الإجراء الصرفي كان مختلفاً مما يستدعي أن نقسمهما على ضربين هما :

الأول : ما كان المِثلان المدغمين من جنس واحد نحو : مَغْزُوْو – الحرف الزائد ولام الكلمة هما واوان – مَغْزُوٌّ .

والآخر: ما كان المثلان المدغمين ليسا من جنس واحد نحو : مَرمَوْيُ ← مَرْمِيّ .

فالإجراء الصرفي في الضرب الأول يقوم على الإدغام فقط ، وأما في الضرب الآخر ، فيحتاج إلى قلب الواو ياءً ، ثمَّ يكون الإدغام ، قال سيبويه في بيان هذا التحوّل وعلته : ((هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة : وذلك لأنَّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجُها لكثرة استعمالهم إياهُما ومَمرّهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها ، كان العملُ من وجهٍ واحد ورفع اللسان من موضع واحد ، أخفَّ عليهم . وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ؛ لأنَّها أخفُّ عليهم ، لشبهها بالألف ...))[26].

ويبدو من أول وهلة أنَّ مزيّة قلب الواو ياءً يمثل طلباً للخفة : ((... والياءُ أخفُّ من الواو ...))[27]

ولعلَّ هذا الأمر لا يكفي وحده لتسويغ هذا التحول ، فإذا وقفنا على أنَّ الياءَ حرف من حروف الفم ، وأنَّ الاصل في الادغام أن يكون فيها : ((تُدغم فيها – الياء – الواو تقدّمت أو تأخرت لأنَّ الياء أخفّ من الواو ، ولأنَّ الواو من الشفة ، والياء من حروف الفم ، وأصل الإدغام أن يكون في حروف الفم ...))[28].

ويقتضي التحليل الصوتي أن نفردَ المصاديق في توجيهها على الآتي :

أ. ما كان الحرف الثاني منقلباً عن همزة نحو: مَقْرُوّ ، وبَرِيّ: لا يؤيد الدرس الصوتي الحديث التوصيف الذي قُدّم في المدونة الصرفية لهذا التحوّل ، فلا إبدال للهمزة ، ولا حرفا حلّ محلها : ((... أنَّه لا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة من ناحية وبين الواو والياء من ناحية أخرى تعين على القول بإمكان حدوث تبادل بينها طرداً وعكساً ، سواء أكان إبدالاً واجباً أم جائزاً أم شاذاً .))[29] ، وإنَّما هو إسقاط للهمزة مع حركتها، وقوة الاعتماد على قاعدة المقطع السابق لها ، واتباعه بمصوت قصير أو طويل ، ثم يتخلّق منه الصامت ، قال د. حسام النعيمي عن طبيعة الصوت المشدد : (... والجواب عن ذلك : أننا نرى أنَّ الصامت سواء كان انفجارياً أم احتكاكياً إذا طال الوقوف عليه واتبع بصائت طويل أو قصير نتج منه صامتان من النوع نفسه ...))[30].

وفسّر استاذنا د. جواد كاظم الزيادة في طول الحرف المشدد: ((... سوى إطالة الإغلاق التي يتعرض لها الصامت المدغم قبل الانفجار، واتباعه بمصوت .))[31]

فالصوت المشدد في (مَقْرُوّ) و (بَرِيّ) لا يخرج عن : إغلاق مطول للصامت الأخير مع اعتماد قوي ، واتباعه بمصوت قصير ، هكذا :

مَقْرُوء م ـ ق ر ـُ و ء ـُ

× حذف الهمزة مع حركتها.

م ـ َق ر ـُ و . إغلاق مطوّل للقاعدة (و) ، واتباعه بصائت قصير.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

م ـَ ق ر ُ و و ـُ |

والتوصيف نفسه في (بَرِيّ) هكذا

بَرِيء ب ـَ ر ـِ ي ء ـُ |

×

ب ـَ ر ـِ ي .|

ب ـَ ر ـِ ي | ي ـُ .

ب. ما كان الحرف الثاني ليس من جنس ما قبله نحو: مَرْمِيّ ،

وتوصيف التحوّل الذي أصابه يسير في مستويين هما:-

الأول : الموقع الأقوى في النظام المقطعي: قال د. أحمد مختار عمر:((صاغ الفرنسي Maurice Grammont قانوناً سمّاه (قانون الأقوى) (Law of the stronger) وهو قانون حقق شهرة ، وملخصه أنَّه حينما يؤثر صوت في آخر ؛ فإنَّ الأضعف بموقعه في المقطع ، أو بامتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر .))[32]

وجاءت عبارة استاذنا د. جواد كاظم أكثر وضوحاً ، قال : ((... إذْ اكتسب الصوت المؤثر قوة بسبب وقوعه بداية المقطع ، في حين قَبِلَ الصوت الآخر التأثير لأنَّه في وضع ضعيف ، إذ وقع نهاية مقطع .))[33] ، هكذا :

مَرْمَوْي م ـَ ر م ـَ و ي ـُ .

م ـَ ر م ـَ ي ي ـُ .

م ـَ ر م ـِ ي ي ـُ .

قلبت الفتحة كسرة للمجانسة .

الآخر: إنَّ الحاكمَ في هذا التحول صفات الأصوات ومخارجها ، قال د. عبد القادر عبد الجليل في تفسير قلب الواو ياءً في (مَرْمِيّ) ونظائرها : ((وتعلل تحوّلات هذه الوحدات بنفس منهج النظرية الصرفية العربية ، الذي يؤكد على تحرّك هذه الأصوات اللينة ، أو وقوعها بعد ، أو قبل الأصوات الصائتة القصيرة . وهذا مما لا تميل إليه النظرية الحديثة ، التي تؤكد على أنَّ حالات التبادل الموقعي ، أو التغيّر ، إنمَّا هو بفعل عوامل صوتية تشترك فيها صفات الأصوات ، ومخارجها ، وتنوعاتها حسب كيفية الممر الهوائي .))[34].

وما نراه إلا مستعيناً بما قاله المتقدمون : ((... إنَّ الياءَ أخفُّ من الواو ...))[35].

وأما (عَلِيّ) فلا يمكن الركون فيه إلى التوجيه الأول – الموقع الأقوى – لأنَّه يؤدي إلى أن تكون (عَلُوّ) ، وفيه بعد عن الأصل ، فلا مندوحة أمامنا إلا أنَّ نوجه التضعيف في (عليّ) : ((... إطالة الإغلاق أو الوقف عليه ، ثم اتباعه بمصوت قصير أو طويل...))[36] ، وبعد حذف المزدوج الصاعد ، هكذا :

الأصل : عَلِيْوُ ع ـَ ل ـِي و ـُ |

×

ع ـَ ل ـِي .إغلاق طويل ، واتباعه بمصوت قصير

ع ـَ ل ـِي ي ـُ .|

2. الفعل المضعف:

اختلف الاداء اللهجيّ في الفعل المضعف في صورتين في تخلّقه الأولى : اشتقاقية تتشكل في صياغة الأمر منه نحو : ارْدُدْ ، والاخرى تركيبية محكومة في حالة الجزم نحو : لم يَرْدُد ، إذْ جوّز التميميون الإدغام ، ولم يجز هذا الاداء عند الحجازيين ، قال سيبويه : ((أمّا ما كانت عينُه ولا مُه من موضعٍ واحد فإذا تحرّكت اللام منه وهو فِعْل ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين ، فهذا مُثْلَئِبٌّ في لغة تميم وأهل الحجاز. فإن أسكنت اللام فإنَّ أهل الحجاز يجرونه على الأصل ، لأنَّه لا يسكن حرفان . وأما بنو تميم فيسكنون الأوّل ويحرّكون الآخِر ليرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة ، وصار تحريك الاخر على الأصل ...))[37] .

فرّق سيبويه بين حالتين في المضعف هما : الأولى : ما تحركت لامه ، وسُكّنت عينه ، فليس فيه الإدغام – موضع اتفاق بين اللهجتين - ، والاخرى : ما سُكّنت لامه وفيه أداءان – موضع اختلاف – والذي يهمنا الاداء التميمي الذي يمكن توصيفه بالآتي : (ارْدُدْ) و (لم يَرْدُدْ) ، نُقلت حركة المثل الأول – الضمة – إلى الساكن الصحيح الذي قبله، فصارا : (ارُدْدْ) و (لم يَرُدْدْ) ، حُرِّك الساكن الثاني دون الأول لغرض التخفيف بالإدغام : ((... ليرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً ...)) ، فصار (رُدَّ) – بعد حذف ألف الوصل – و(لم يَرُدَّ) ، والذي دفعهم إلى تحريك الثاني عروض سكونه ، قال السيرافي (ت368هـ) : ((...وأما بنو تميم فذهبوا إلى أنَّ الحرف الثاني من هذين قد

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

يتحرك لاجتماع الساكنين إذا قلت : ارْددِ الرجل ، ولم يعضضِ اليوم شيئاً . فلما جاز تحريكه لاجتماع الساكنين سكناه بالجزم أو بالأمر ، وتركنا الأول على سكونه قبل الجزم ، والأمر ، ثمَّ حركنا الثاني لاجتماع الساكنين كما حركته في : لم يردِ الرجل ...))[38].

والمتأمل في نصوص الأوائل يجد أنَّ الحجازيين لم يفرقوا بين سكون البناء (رَدَدْتُ) و (ارْدُدْ) ، والسكون العارض (لم يردُدْ) ، زيادة على أنَّ اشتراطهم تحريك الثاني يجب أن يكون متحققاً باللفظ .

وصرح ابن يعيش بأنَّ تحريك الساكن الأول يُعدُّ نقضاً للغرض – الادغام - ، قال : ((ومن ذلك رُدَّ في الوقف ، ولم يَرُدَّ في الجزم ، فإنَّ بني تميم وغيرهم من العرب ما خلا أهل الحجاز يدُغمون هذا النوع لأنهم شبَّهوه بالمعرب ... وحيث أُدغم وجبّ تحريك الاخِر لالتقاء الساكنين ، ولم يُحرِّكوا الأول لما أرادوه من التخفيف بالإدغام ، فلو حرّكوا الأول لبطَلَ الإدغام وانتقضَ الغرضُ من الإدغام.))[39] .

وفطنَ ابن الحاجب إلى أن الادغام في المضارع المجزوم (لم يَرُدّ) أقوى منه في صيغة الأمر ؛ لأنَّ سكون المضارع المجزوم عارض ، والعارض لا يعتدّ به ؛ فكأنَّه محرّك على أصله ، فضلاً عن أنَّه أُدغم قبل دخول الجازم ، فبقي على حالة[40] ، وهذا يعني أن الإدغام لم يكن بالمستوى الواحد في البنيتين .

وقال في (رُدَّ ، ولم يَرُدَّ) : ((... فسكن الأول لغرض الإدغام عند أصحاب هذه اللغة – لهجة تميم – فاجتمع ساكنان فحُرّك الثاني لأنَّه لو حُرِّك الأول لفات الغرضُ الذي سُكّن لاجله ، وهو غرضُ الادغام فوجبَ تحريك الثاني لذلك ...))[41].

وما أميل إليه هو عدّ الأمر صيغة مستقلة ، فلا يمكن أن يقال إنَّه مبني على السكون مع إيرادهِ بالإدغام والفتح في نحو : (رُدَّ) ؛ إذ لا فرق بينه وبين (رَدَّ) .

وصاغ الرضي قاعدة عامة مفادها : ((... لأن مطلق الحركة في الصحيح يلزم الحرف الثاني ، إلا أن يدخله ما يوجب سكونه ، كلم يَرْدُدْ ويَرْدُدْن ...))[42] ، وقال أيضاً : ((... لأنَّ أصل الحرف الثاني الحركة ، وهي وإن انتفت بالعارض : أعني الجزم والوقف ، لكن لا يمتنع دخول الحركة الأخرى عليه ...))[43].

وقد يسمح ما جاء في هذين النصين أنْ نقول إنَّ تحريك الحرف الثاني ليس بالمتعذر؛ لأنَّه يلمح بتحريكه الأصل.

وقال عن الإدغام المتحقق في لهجة تميم : ((... وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أنَّ هذا الاسكان عارض للوقف أو للجزم وقد يتحرك وان كانت الحركة عارضة في نحو (ارْدُد القوم) لم يعتدوا بهذا الإسكان ، وجعلوا الثاني كالمتحرك ، فسكنوا الأول ليدغم ، فتخفف الكلمة بالإدغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرّك الأول لكان نقضاً للغرض ... وإذا ثبت أنَّ بعض العرب يدغم الأول في الثاني في نحو : يَرْدُدْن مع أن تحريك الثاني مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو : ارْدُدْ ولم يَرْدُد مع جوز[44] تحريك الثاني للساكنين...))[45].

بقي الرضي في الدائرة نفسها المحكومة بتوجيهين هما : الإسكان العارض ، وقد يتحرّك الساكن الثاني في نحو : ارْدُدِ القوم .

وأمّا قوله : ((... وإذا ثبت أنَّ بعض العرب يدغم الأول في الثاني في نحو : يَرْدُدْن مع أنَّ تحريك الثاني مع وجود النون ممتنع ...)) فإنَّه على لطافته ، وسعة إدراكه إلا أنَّ ربطه ببعض العرب لا ينهض لتسويغ هذا التحريك في لغة وصفها : ((... وكثير من غيرهم ...)) .

ونصّ الجاربردي (ت746هـ) على أنَّ تحريك الساكن الأول يبطل معه الغرض من الإدغام وهو التخفيف ، قال : ((... فمن أدغم أسكن الأول وحرّك ما قبله بحركة فالتقى الساكنان فحركوا الثاني ؛ لأنهم لو حرّكوا الأول لبطل الغرض من الإدغام وهو التخفيف ... وبنو تميم لم يعتبروا السكون لعروضه ...))[46] .

ولم يبتعد زكريا الانصاري عن التعليل بعروض السكون عند بني تميم ، قال : ((..إذ أصلها : ارْدُدْ ، ولم يَرْدُد ، فأسكنوا أول المثلين وحركوا الراء بحركته فالتقى ساكنان (فحرّك الثاني) لا الأول لئلا يفوت الغرض من الادغام وهو التخفيف ... وبنو تميم لم يعتبروا السكون لعروضه ...))[47]

والتعليل بعروض السكون يمتد إلى ابن الحاجب – فيما وقفت عليه - ، والأقرب في بيان معنى العارض هو الزوال ، وعدم الاستمرارية : ((أحوال غير ثابتة تنزل بالجسم لداعٍ من

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

الدواعي أو لازم من اللوازم ، ثمَّ ما تلبث أن ترتفع عنه بالرجوع لأصل التقدير ...))[48].

ولم تشر هذه النصوص إلى أنَّ صياغة الأمر ، تكون بنقل ضمة الدال الأولى إلى الساكن الذي قبلها – الراء – فتسقط همزة الوصل ؛ لعدم الحاجة إليها .

ويبدو من هذا العرض أنَّ الأوائل انشغلوا بمسألة الأصل والفرع ، فالإدغام مرحلة لاحقة للمرحلة الأولى – الفك – ومن ثمَّ قالوا : رُدَّ أصله : ارْدُدْ ، ولم يَرُدّ ، أصله : لم يَرْدُد، وفاتهم أنَّ الفعل الماضي المدغم والمستعمل (رَدَّ) هو أصل الاشتقاق للفعلين المضارع ، والامر[49]، ويعضد هذا قول د. ضاحي عبد الباقي : ((... ذلك لأنَّ الادغام هو الأصل في هذه الأفعال والفك هو الطارئ))[50].

ويتنازع توجيه غرض الإدغام عند المحدثين أكثر من توصيف:

الأول: لم يفارق التوجيه الذي ذكره د. غالب المطلبي توجيه الأوائل ، وما نراه الا مستعينا بما قاله الاوائل : إذ قال ((فالذي يلحظ في حالة إدغام المثلين أنَّ تميماً قد سكنت العين في الفعل المضارع المضاعف المجزوم بالسكون وفعل الأمر المبني على السكون منه فالتقى ساكنان هما العين واللام ، فحركوا اللام تجنباً لالتقاء الساكنين فقالوا في لم يَرْدُد ، لم يَرُدَّ ...))[51] .

الثاني : إنَّ تحريك الساكن جاء للتخلص من المقطع المزيد ، فانقسم على مقطعين باجتلاب قمة متنوعة [52] ، هكذا :

الأمر من (رُدَّ) : ر ـُ د | د ـَ .

×

ر ـُ د د .

ر ـُ د | د ـِ .

والاجراء نفسه في المضارع المجزوم ، ما عدا نقل حركة المثل الأول إلى الصامت الذي قبله – الساكن والصحيح -، هكذا

لَمْ يَرْدُدْ ل ـَ م ي | ر د ـُ | د .

لَمْ يَرْدُد ل ـَ م ي | ر ـُ د | د .

ل ـَ م ي ـَ | ر ـُ د | د ـُ .

فالتنوع في الصائت المجتلب لا يخرج في تخلّقه عن محددات :

أ. الحمل على غيره ، ففي اختيار الفتحة يحمل على (غَضَّ ، و فِرَّ) .

ب. الأصل في التحريك : وهذا يتمثل في اختيار الكسرة ؛ لأنها الأصل في التحريك : ((... فلذلك كان الكسرُ اللازمَ لالتقاء الساكنين .))[53].

ت. المجانسة لما قبلها من الصائت القصير ، قال استاذنا د. صباح عطيوي : ((م ـُ د د ـُ . وهنا وقع اختيار العربي على قمة مجانسة للقمة السابقة ...))[54].

الثالث : لا مناص من أنَّ تجاوراً بين صامتين قد تحقق في (رُدَّ) بالنظر إلى أنَّ أصله (رْدُدْ) ، قال استاذنا د. جواد كاظم : ((لا جرم أنَّ تجاوراً بين صامتين كان سبباً في ظهور (رُدّ) على صورتها ، بيد أنَّه تجاور مختلف عمّا دار في خلد النحويين ، وكان نتيجة لافتراض النقل . إنَّه التجاور الذي يكون في أول الكلمة ، والذي ينماز بأنَّه بين صامتين الاول منهما ساكن والثاني متحرّك ، ومن ثمَّ يكون سبباً في مجيء (اُ رْ دُ دْ) على صورتها أيضاً .))[55].

وللتخلص من هذا التجاور على لهجة تميم يكون بإسقاط الصامت الثاني (الدال الأولى) ، لوجود مثيل له (الدال الثانية) ، وتعويض هذا الحذف بإطالة النطق بالمماثل ، قال استاذنا د. جواد كاظم:((أما التميميون ، فكان التخلص عندهم من هذه الكراهة بإسقاط الصامت الثاني (الدال الأولى) ، لوجود مماثل له ، وتعويضه بإطالة نطق مماثلة (الدال) ، فاتباعه بحركة ، إذ لا يكون صوت مدغم إلاّ بتحقق هذين : إطالة في الإغلاق تنتهي بحركة ، هكذا :

رْدُ ـُ د ⟵ ر ـُ دّ ـَ .|))[56].

لاشك أنَّ تحريك الصامت الأول (الراء) بالضمة على حدّ هذا التوصيف لم يكن بنقل حركة أول المثلين إليه ، بل هو من باب إحلال صامت مكان آخر لقوله : ((... بإسقاط الصامت الثاني (الدال الأولى) ...)).

وبقي لنا (لم يَرُدّ) إذ يرى استاذنا د. جواد كاظم أنَّه لا تجاوراً بين صامتين ، ومعالجته كانت بإسقاط الدال الأولى ، لوجود مماثل لها ، وقد نجم عن هذا بدء المقطع الثاني بصائت ، وهذا غير ممكن في البنية المقطعية العربية ، نقلت القاعدة الثانية من المقطع الاول (الراء) إلى المقطع الثاني ليتقوّم بها ، ثمَّ عوضت الدال المحذوفة بإطالة النطق المماثل لها ، ثمَّ اتُبع بحركةٍ ، هكذا :

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

لَمْ يَرْدُدْ ل ـ َ م ي | ـَ ر د ـُ د |.

×

ل ـَ م ي ـَ ر | ـُ د . |

ل ـَ م ي ـَ | ـُ دّ | [57] . |

ويتضح في معالجة الإدغام في (رُدَّ) و (لم يَرُدّ) لم تكن متساوقةً من جهة الإجراءات الصوتية ، إذْ إنَّه في الأولى (رُدَّ) لم يكن سوى حذف للصامت (الدال الأولى) ، أما في الاخرى فكان قوامه الحذف ، والنقل .

ب. التخفيف بالتسكين:

لا شك أنَّ التخفيف بالتسكين يكون باسقاط المصوت الأثقل من البنية نتيجة لتوالي الحركات ، وما يهمنا هو تسكين عين الكلمة في الفعل نحو : انْطَلْق ، ولم يَلْدَه ، حملاً لها على : كَتْف في تحقق التتابع : ص ـَ ص ـِ .

قال سيبويه في باب : ((هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك)) : ((وذلك قولهم في فخذ : فَخْذ ، وفي كَبِدٍ : كَبْد ، وفي عَضُدٍ : عَضْد ، ... وهي لغةُ بكر ابن وائل ، وأُناسٍ كثير من بني تميم ... وإنَّما حملهم على هذا أنَّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور ، والمفتوح أخفُّ عليهم ، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخفّ إلى الأثقل ... ومن ذلك قولهم : انْطَلْقَ بفتح القاف ، لئلا يلتقي ساكنان كما فعلوا ذلك بأَيْنَ وأشباهها ، حدثنا بذلك الخليلُ عن العرب ، وأنشدنا بيتاً ، وهو لرجل من أزْدِ السَّراة :

عجِبْتُ لمولودٍ ولَيْس له أَبٌ وذِي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوَانِ

... ففتحوا الدال كي لا يلتقي ساكنان، وحيث أسكنوا موضعَ العين حرّكوا الدال.)) [58] .

وما يمكن أن نقف عليه في هذا النصّ هو:

1. إنَّ الإجراء كان بإسكان المتحرك ، وتحريك الساكن .
2. إنَّ الغرض من هذا التخفيف الانتقال من الخفيف – الفتحة – إلى ما هو أخفُّ منه – السكون – قال د. كمال بشر في الصفة الصوتية للسكون : ((فهو من حيث الجانب الأول – الناحية الصوتية – عدم أو لا شيء phonetically or a caustically nothing إذ إنّه لا ينطق وليس له أي تأثير سمعي ...)) [59] .
3. إنَّ حمل تحريك الساكن الثاني في نحو : انْطَلْقَ ونظائرها على (أَيْنَ) لعلة التخفيف: ((والتزموا أيضاً الفتح في الساكن الثاني إذا كان الأول ياء نحو أَيْنَ وكَيْفَ ، فراراً من اجتماع المتماثلين ، أعني الياء والكسرة ، لو كسروا على الأصل ...)) [60] ، لا يمكن التسليم به من جهة السبب إذ إنَّ تحريك الساكن الثاني في (أَيْنَ) ونظائرها لكراهة توالي الأمثال – الياء والكسرة – ولا اجتماعاً للأمثال في نحو : انْطَلْقَ، ولم يَلْدَهُ ، فيما لو حُرِّك على الأصل .

وصرّح ابن يعيش بأنَّ تحريك الساكن الأول يلزم نقضاً للغرض ، قال : ((...وكذلك عدَلوا عن تحريك الأول فيما ذكره من قولهم في الأمر : انْطَلْق يا زيدُ ، والأصل انْطَلِقْ ، فشبَّهوا طَلِقَ منه بكَتِف ، فأسكنوا اللامَ على حدِّ إسكان كَتْفٍ ، فالتقى ساكنان ، ففتحوا القافَ ، وأتبعوها حركة أقرب المتحركات إليها ، وهو فتحة الطاء ، ولم يحرّكوا اللامَ لأنَّه يكون نقضاً لغرضهم فيما اعتزموه من التخفيف ، وكذلك قول الشاعر :

أَلَا رُبَّ مَوْلودٍ ولَيْسَ لَه أبٌ وذِي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ .

والأصل يَلِدُه بكسر اللام ، فشبَّهوه أيضاً بكَتِفٍ ، فاسكنوا اللامَ ، ثمَّ فتحوا الدال على ما تقدم . ومن ذلك قوله تعالى في قراءة حَفصٍ : ((ويَخْشَى الله وَيَتقْهِ)) بإسكان القاف وكسر الهاء ...)) [61] .

وما يحسب لهذا النص أنَّه صرّح بالعدول عن الأصل في الإجراء – كسر الساكن الأول –مراعاة للغرض – التخفيف - .

وثمة أمر يلحظ في المعالجة هو أنَّ في (انْطَلْقَ) و (لم يَلْدَه) حُرِّك الساكن الثاني بأقرب الحركات إليه – الفتحة -، على حين أنَّ الهاء في (يَتَّقْهِ) لم تحرّك الهاء بأقرب الحركات، وأظنّ أنَّ في هذا التوصيف ما يغمز في توجيه د. إبراهيم أنيس في تحريك الساكن الأول للتخلص من هذا الإلتقاء إذ قال : ((العامل الثاني الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة ، وهو اقتصاد عضوي في النطق يلجأ إليه المتكلم دون شعور أو تعمد ... ولذلك أتت حركة التخلص من التقاء الساكنين ضمّة في مثل : (قالتُ اخْرُج) وكسرة في مثل (قالتِ اضْرِبْ).)) [62] .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

وما نروم الوصول إليه أنَّ حركة التخلص من التقاء الساكنين لا تُحدّ ، ولكن الغلبة للحركة الأقرب ويشفع لهذا ما قاله استاذنا د. صباح عطيوي : ((ونحن إذا تأمّلنا الأمثلةَ التي ذكروها في التحريك أمكن لنا أن نستنتج أنَّ حركة التقاء الساكنين لا يمكن أن تخضع لمعيارٍ موحّد ، ولكنَّ الصرفيين وجدوا أنَّ الغلبة للكسرة فجعلوها أصلاً للتحريك ...))[63].

وقد ألمح ابن الحاجب إلى مراعاة الغرض في تحريك الساكن الثاني، قال: ((... وأما تحريك الثاني... إنَّما يكون في الموضع الذي يُسكن الأول لغرض فلو حُرِّك الأول لبطل الغرض الذي يُسكّن لأجله وذلك مثل (انْطَلَقْ ، ولَمْ يَلْدَهُ ، ويَتّقْهِ) ، وأمّا انْطَلَقْ فإنَّ أصله : انْطَلِقْ فلمّا كان طَلِق مثل كَتِفْ صارت اللام كالتاء وسُكّنت كتسكينها فاجتمع ساكنان فُحرِّك الثاني فراراً من تحريك الأول لما ذكرناه ...))[64] .

وإنَّ تحقق التخفيف منوطٌ بالكسرة والضمة، ووقف الرضي على الغرض من تحريك الساكن الثاني ، وخصّه بأمرين هما : ألّا يكون الساكن الأول حرف مدّ ، وأنَّه في بنية فعلية، قال : ((أقول : اعلم أنَّ أول الساكنين إن لم يكن مدةً وجب تحريكه ، إلا إذا ادّى تحريكه الى نقض الغرض كما في لم يَلْدَه وانْطَلْق ...))[65].

وقال في موضع آخر : ((أقول : يعني إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول ؛ إلا اذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض ، وهذا في الفعل فقط ، نحو : انْطَلْقَ ، وأصله : انْطَلِقْ أمر من الانطلاق ، فشبّه طَلِق بكَتِفٍ في لغة تميم فسكّن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرّك الأول على ماهو حق التقاء الساكنين لكان نقضاً للغرض وكذا الكلام في : لَمْ يَلْدَهُ، قال:

عَجِبْتُ لِمَوْلودٍ ولَيْسَ لَهُ أبٌ وَذِي وَلدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ .

واختير فتح ثاني الساكنين على الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكنين لتنزيه الفعل عنه، ومن ثمَّ تُوُقِّي منه بنون العماد، وأما الضمّ فلا يصار إليه في دفع الساكنين لثقله...))[66] .

وفي قوله هذا شيء يحسن الوقوف عليه وهو أنَّ اختيار تحريك ثاني الساكنين بالفتح يخرج عن دائرة الإتباع لأقرب الحركات ، بل يمثل الخيار الوحيد المتبقي ، وما يسجل عليه قوله : ((... وهذا في الفعل فقط ... فشبّه طَلِق بكَتِفٍ في لغة تميم...)) ، لا جَرَم أنَّ الاداء التميمي لم يقف عند الأفعال، بل كانت الأسماء أيضاً من مصاديقه نحو : كَلِمة تصير عند تميم : كَلْمَة ، ونَظِرة تصير : نَظْرَة [67] .

وما تثيره النصوص المتقدمة أنَّ الأوائل ساووا في سكون الثاني بين ما سكونه كان عارضاً نحو : يَلِدْهِ ، وما كان متأصلاً نحو هاء السكت في قراءة (يَتّقه) ، إذ لا تكون إلا ساكنة[68] .

ونصَّ النظام النيسابوري (ت850هـ) على أنَّ تحريك الثاني دون الأول كان لمراعاة الغرض ، قال : ((... فحركوا الثاني إذ لو حُرِّك الأول فات الغرض المقصود من إسكان الأول وهو التخفيف ، واختير الفتح إتباعاً لحركة أقرب المتحركات إليه ...))[69].

ولم يخرج عن هذا زكريا الانصاري ، إذ قال : ((إلا في نحو انْطَلَق ، ولم يَلْدَه) مما اجتمع فيه ساكنان وفرّ من تحريك أولهما للتخفيف كانْطَلَقَ فإنّه أمر وأصله انْطَلِقْ بكسر اللام وسكون القاف فشبهوا طَلِق بكَتِف فسكنوا اللام للتخفيف كما في كَتْفٍ فالتقى ساكنان فحرّكوا الثاني لا الأول لئلا يفوت الغرض من إسكانه وهو التخفيف واختير الفتح اتباعاً لحركة أقرب المتحركات إليه ...))[70].

لا ريب أنَّ اختلافاً في التوصيف نجده عند المحدثين يمكن تقسيمه وفق رؤيتين هما :

الأولى : إنَّ التخفيف بالسكون يؤدي الى تجاور الصوامت ، وهذا التجاور الذي في نهاية الكلمة على ضربين هما :

1. غير متبوعين بشيء (حالة الوقف) ومصداقه : انْطَلْقْ ، هكذا : ء ـَ ن ط ـَ ل ق ، وهو مغتفر ، ويتحوّل إلى متعذر في حالة الدرج ، قال أستاذنا د. جواد كاظم عن هذا الضرب من التجاور ((إنَّ صورة التجاور الأخيرة – حين يتجاور الصامتان في نهاية الكلمة ، وفي حالة الوقف – التي مورست في النطق ، واغتفرت في المدونة النحوية ، تكشف أنَّ العلّة في تعذّر نطق هذين الصامتين في الدرج ، ترجع الى الصامت الثالث ...))[71].
2. متبوع بصامت ثالث (في حالة الدرج) ومصداقه (لم يَلْدْهُ) ، هكذا : ل ـَ م ي ـَ (ل د هـ) ـُ . وتعذّر النطق بالصامتين في الدرج يرجع إلى الصامت الثالث [72] ، وهذا يفسر اغتفار صورة التجاور الأولى: ((لقد

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

منحت الصورة الثالثة سمة القبول في الوقف ، إذ لا يكون صامت ثالث ...))[73] .

والغريب أنَّ الإجراء فيهما واحد بجلب مصوّت قصير يفصل بين الصامتين المتجاورين هكذا:

انْطَلْقْ : ءَ ـَ ن ط ـَ ل ق .

ءَ ـَ ن ط ـَ ل ـَ ق .

وبين ثلاثة صوامت هكذا :

لم يَلْدْهُ ل ـَ م ي ـَ (ل د ه) ـُ .

ل ـَ م ي ـَ ل ـَ د ه ـُ .

فجلبت الفتحة للتخلص من تجاور (ل د ه).

الثانية : توافر المقطع المزيد في الدرج ، ومصداقه : لم يَلْدْه ، و(يَتّقْه) ، قال أستاذنا د. صباح عطيوي : ((وفي أمثلة (انْطَلْقَ) و(لم يَلْدَهُ) أفضى القياس على الأمثلة التي ذكرها سيبويه إلى تجاور الصوامت في صورة مرفوضة ، إذ تولّد مقطعٌ مزيد في الدرج ...))[74].

والحقيقة أنَّ (انْطَلْقَ) خارج دائرة الدرج ، والمعالجة في (لَمْ يَلْدَه) على أنَّها من باب تجاور الصامتين تمتد إلى النظرة المقطعية ، لا المنطوقة ؛ لأن المنطوق يفضي إلى تجاور ثلاثة صوامت هي : (اللام ، والدال ، والهاء) ، والمهم في هذه المعالجة ؛ أنَّ التخفيف بالتسكين أنتج مقطعياً مزيداً هكذا :

الأصل : لَمْ يَلْدَهُ

ل ـَ م ي ـَ ل ـَ د ه ـُ . حذفت قمة المقطع الثالث للتخفيف

×

ل ـَ م ي ـَ ل د ه ـُ .

ل ـَ م ي ـَ ل د ه ـُ .

انقسم المقطع المزيد إلى مقطعين باجتلاب قمة تماثل القمة السابقة لها فصارت البنية هكذا : ل ـَ م ي ـَ ل ـَ ه ـُ[75]

ومثلها في المعالجة قراءة (يَتَّقْهِ) ، إذ الأصل فيها : (يَتَّقِه) هكذا :[76]

ي ـَ ت ت ـَ ق ـِ ه . حذفت قمة المقطع الاخير للتخفيف، لأن (تَقِه) يشبه (كَتِف).

ي ـَ ت ت ـَ ق ه .

ي ـَ ت ت ـَ ق ه ـِ . انقسم المقطع الاخير (المزيد) على قسمين باجتلاب قمة

ي ـَ ت ت ـَ ق ه ـِ . مراعاة فيها حركة الأصل في التخلص .

الثالثة: مراعاة غرض المدّ

مراعاة الغرض من حروف المدّ واللين:

ثبت في توصيف الأوائل لحروف المدّ أنها ساكنة مسبوقة بحركة من جنسها : ((الخامس عشر: حروف المدّ واللّين: وهي ثلاثةُ أحرف: الألف، والواو الساكنة التي قبلها ضمَّة ، والياء الساكنة التي قبلها كسرة ...))[77] .

وهذا التصور أفضى إلى أنَّ تحريكها يُعدُّ نقضاً لغرضها، ألمح المبرّد إلى هذا الأمر بقوله : ((واعلم أَنَّ الياء والواو بمنزلة ما تدانت مخارجه . وذلك لأَنَّهما مشتركتان في المدّ واللين ، وأنَّهما يخرجان جميعاً منهما إذا تحركتا ...))[78] .

وكان الإجراء الصرفي عند التقائها بساكن آخر الحذف لا غير نحو : لم يخف ، وحُبلَ الرجل : ولم يبعْ ، ويرمِ الرجل ، ولم يَقُل ، ويَدْعُ الله [79] .

وأبرم ابن جني الحكم فيهن ، قال : ((... لا يكنّ إلا سواكن ، لأنهنَّ مدّات ، والمداتُ لا يتحركنَ أبداً .))[80].

واختلف في توجيه عدم التحريك في حروف المد من حرفٍ لآخر ، فعدم تحريك الألف عندهم لا تفارق الردّ إلى أصلها ، قال ابن يعيش : ((... فأما حذفُ الألف فقول : لم يَخَفْ ولم يَهَبْ ... فحُذفت لالتقاء الساكنين ، إذ لا سبيل إلى تحريكها ؛ لأن تحريكها يؤدّي إلى ردِّها إلى أصلها الذي هو الواوُ والياءُ ، وردّها إلى أصلها يؤدّي الى ثقل استعمالها.))[81]

وهذا الأصل – الواو والياء – لم يكن واحداً عند العلماء ، إذ ذهب الجاربردي إلى أنَّ تحريكها يؤدي إلى قلبها همزة ، قال : ((... ونعني بالمدة حرف لين قبله حركة من جنسه فان كانت مدة حذفت سواء كان الساكنان في كلمة أو في كلمتين لأنَّها إما ألف أو واو أو ياء فان كانت الفاً فلانك لو حركتها لانقلبت همزة ...))[82] ، وهذا القول من الضعف على ما تراه في أنَّ مراعاة الأصل أولى من القلب، زيادة على أنَّ الحرف نفسه يتوالى عليه إعلالان ، وهذا ممتنع هكذا :

خَوِفَ ← خافَ ← خَيِفَ .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

وعلّة عدم تحريك الواو والياء لاتخرج عن الاستثقال والالتباس – مخصوص بالتحريك بالفتح - .

وصفوة القول إنَّ ما سيطر على هذه النصوص المعالجة، والإجراء دون النظر إلى طبيعة ، وماهية هذه الأحرف .

ولا نعدم وصفاً أحرى بالقبول عند الرضي إذ عدّ فيه تحريك حرف المدّ نقضاً لغرض التخفيف ، قال : ((... وإنمَّا استثقل تحريك المدّ الذي هو الواو والياء لأنَّ المطلوب من المدّ التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه ليسهل النطق به ، وتحريكه نقض لهذا الغرض ، وأما الالف فلا يجيء فيه ذلك ؛ لأنَّ تحريكه مستحيل ، إذ لا يبقى إذن ألفاً ...))[83] .

و ميّز الرضي بين تشكيلين للواو، والياء هما: الأول: أن يكونا متحركين (نصف صامت): قال د. غالب المطلبي في صفة هذا التشكيل : ((ويبدو أنَّ هذا الاحتكاك يخرج بهذه الأصوات عن صفاتها المدّية بعض الخروج إذ يجعلها أقل درجة في قوة الاسماع ، ويجعلها تسلك في التأليف الصوتي مسلك الصوامت ، فهي تتحول إلى عنصر غير مقطعي non-syllabics ...))[84] .

وهذا الاحتكاك ناجم عن ارتفاع اللسان ارتفاعاً يعيق خروج الهواء فتنشأ أصوات (نصف المدّ)[85] .

والآخر: أن يكونا مدين ، وحينئذٍ يتسع مخرجهما لهواء الصوت ، فيتصف بالحر ، والطليق من دون أن تعترضه الحوائل [86]، وهذا يفسر قول الرضي:((... ليسهل النطق به ، وتحريكه نقض لهذا الغرض ...)) .

وهذا التفريق ليس بعيداً عن سيبويه إذْ قال عن نصف الصائت: ((... أنَّها لما تحركت صارت مثل غير المعتل نحو باء ضَرَبه وبعد شبهها عن الألف ...))[87]، وقال في التركيب المدي : ((وإذا كانت الواو قبلها ضمّة والياء قبلها كسرة ... لأنهما يكونان كالألف في المدّ والمَطْل ، وذلك قولك : ظَلَموا مالكاً ، واظلِمِي جابِراً .))[88] .

وذهب نقره كار إلى أنّ تحريك حرف المدّ متعذر؛ لأنَّه يُعدُّ نقضاً للغرض، قال: ((...(وأولهما مدة حذفت) ، سواء كانت واواً أو ياءً أو ألفاً وسواء كان الالتقاء في كلمة واحدة أو ما في حكمها أو في كلمتين تكون الثانية منهما مستقلة وحينئذٍ تحذف لفظاً لا خطّاً؛ لأنها المانع من التلفظ بالثاني مع تعذر تحريكها لكونها مدة والمدة لا تحرك ؛ لأنها إنَّما جعلت ساكنة وجعل ما قبلها من جنسها ؛ ليسهل النطق بها فلو حرّكت لزال هذا الغرض...))[89] .

وخُصَّ حرف المد بالحذف دون التحريك لضعفه ، قال الخضر اليزدي (ت بعد 720هـ)) : ((... فالحذف بالمدة أولى؛ لكونها حرف علّة، ولكون الثاني حرفاً صحيحاً أو ضميراً...))[90] .

ومن الغريب ما علل به الساكناني (ت734هـ) لهذا الحذف ، إذ قال : ((... إنَّ الحركة المناسبة عوض عن المحذوف ، بخلاف ما لو حُذف الثاني لأخلَّ بالعوض والمعوض.))[91].

والأقرب أنَّ حركة ما قبل المدة مُنْبِئة عنه ، وليست عوضاً منه .

لا ريب أنَّ صامتية حروف المدّ لا مكان لها في الدرس الصوتي الحديث : ((وعلى هذا ينبغي أن نعتبر أصوات المدّ حركات ، لاحروفاً صامتة أو معتلة ساكنة ، كما يرى ذلك الصرفيون والعروضيون ...))[92] ، وثمّة ملحظ آخر هو أنهم آثروا الحذف على تحريك حرف المدّ .

والتحليل الصوتي سيكون على مستويين هما: الأول: على مستوى الكلمة الواحدة، والآخر: على مستوى الكلمتين.

أما المستوى الأول فقد كان النظر فيه على رؤيتين هما :-

الأولى : توافر المقطع المديد ، إذ ذهب أستاذنا د. صباح عطيوي إلى أنَّ حذف الألف في نحو : (لم يَخَفْ) ، كان بإسقاط المصوت الإعرابي هكذا :

لم يخاف ل ـَ م ي|ـَ خ ـً| ف ـُ|

ثم نقلت قاعدة المقطع الأخير إلى المقطع السابق لها فصار: ل ـَ م ي ـ خ ـً ف|.

قصّرت قمة المقطع المديد ، هكذا : ل ـَ م ي ـَ خ ـَ ف .

أما على الأصل المفترض (لم يَخْوَف) ففيه إجراءان هما : حذف قاعدة المزدوج الصاعد (و) ، ومدّ الصوت بالصائت القصير (الجزء الثاني من المزدوج) هكذا :

لم يَخْوَف : ل ـَ م ي|ـَ خ و|ـَ ف ـُ|

ل ـَ م ي|ـَ خ ـَ| ف ـُ .

ل ـَ م ي|ـَ خ ـً| ف ـُ|

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

ل ـَ م ي ـَ خ ـْ ف .

تشكل المقطع المديد (خ ـْ ف) ، وقد قصّرت علته الطويلة ، فصار : ل ـَ م ي ـَ خ ـَ ف [93].

وما يسجل على هذا التوجيه هو عدم ذكر السبب في تقصير العلة الطويلة ، ولاسيما أنَّ المقطع المديد موقوف عليه، ((المقطع المديد : ويتكون من صامتين بينهما مصوّت طويل، وهو من مقاطع الوقف...))[94]، ونميل إلى ما قاله د. داود عبده :((وهذا القانون اللغوي يحوّل العلّة الطويلة إلى العلّة القصيرة (الحركة) التي تجانسها في كلّ حالة تقع فيها هذه العلة الطويلة قبل صحيح ساكن ، أي قبل صحيح ليس متلواً لعلّة ...))[95] ، ولم يجعله خاصاً بالفعل المجزوم .

الأخرى : توافر المزدوج الصاعد (وَ) في (لم يَخْوَف) – الأصل المفترض – هكذا :

لَمْ يَخْوَف ل ـَ م ي ـَ خ وَ ـَ ف ـْ .

حذفت قاعدة المزدوج الصاعد (و)، مع إسقاط المصوت الإعرابي للجزم ، وإعادة تشكيل الكلمة هكذا :

لم يَخَفْ ل ـَ م ي ـَ خ وَ ـَ ف ـْ .

× ×

ل ـَ م ي ـَ خ ـَ ف .

ل ـَ م ي ـَ خ ـَ ف .

ولا نرى بنا حاجة إلى القول : ((... ومدّ الصوت بالمصوّت القصير ... ثمَّ جزم بـ(لم) ، فسقط مصوّت الإعراب ، وتشكل مقطعٌ مديدٌ ، قصّرت قمته ...))[96].

وأما على مستوى الكلمتين فلا شك أنَّ مقطعاً مديداً قد تخلّق في الدرج ، ومن مصاديقه : حُبْلَى الرجل :

ح ـُ ب ل ـَ ا ء ـَ ر ـَ ج ـُ ل .

×

ح ـُ ب ل ـً ر ـَ ج ـُ ل .

ح ـُ ب ل ـَ ر ـَ ج ـُ ل .

قصّرت علة المقطع المديد؛ لأنه وقع في الدرج، فيتحول إلى مقطع طويل مغلق، قال د. حسام النعيمي:((المقطع المديد إذا تكون في الدرج بسبب التعامل الصوتي يتحول إلى طويل مغلق وذلك بتحول الصائت الطويل فيه إلى قصر..))[97] فصار:ح ـُ ب ل ـَ ر ـَ ج ـُ ل .

ومن مصاديق هذا التشكل في الدرج حذف الياء نحو : يرمي الرجل ، وحذف الواو نحو : يدعو الله .

الرابعة: مراعاة الغرض في الاسم الممدود:

سوّغ الأوائل توصيف التحوّل الذي يصيب الواو ، والياء في الاسم الرباعي الذي قبل آخره حرف مدّ بأنَّه لم يفصل بينه وبين حركة العين فاصلاً ، قال سيبويه : ((... كأنَّه ليس بينها وبين فتحة العين شيء ، وألزموها الاعتلال في الألف لأنها بعد الفتحة أشدُّ إعتلالاً ... وهما بعد الفتحة لا تكونان إلا مقلوبتين لازماً لهما السكون .))[98].

وذهب السيرافي في تفسير عبارة سيبويه إلى أنَّ الفتحة توجب الإعلال لما بعدها أكثر من الضمة والكسرة ؛ لأنها زائدة ودخلت بعد أن لزم الحرف الإعلال نحو : كسا ، وبنى ، فدخولها لم يكن حاجزاً حصيناً بين فتحة العين وحرف العلة ، فلم تمنع الإعلال [99].

وألمح أبو عثمان المازني (ت249هـ) إلى الغرض إذ قال : ((واعلم أنَّ الياء والواو إذا وقعت قبلهما ألف زائدة ثالثة فصاعداً وكانتا حرفي الإعراب أُبدلتا همزة ... وذلك نحو: كساء وعطاءٍ وسقاءٍ ... فإذا جاءت الألف لم يكن من قلبهما بدّ فقلبتا ألفين وقبلهما ألف ، فهمزوا الثانية ، لئلا يجتمع ساكنان ، ولم يحذفوا فيكون الممدود مقصوراً ...))[100] .

فقدّم إجراء القلب على الحذف مراعاة لغرض كونه اسماً ممدوداً ، ولا مشاحة من أنَّ مراعاة الغرض جاء لرفع اللبس .

ويرى ابن جني أنَّ التحول كان بفعل الألف التي هي أشبع من الجزء – الفتحة – قال : ((...لمّا كنتَ تقلب الياء والواو في (عَلاةٍ ومَناةٍ) لتحرّكهما وانفتاح ما قبلها – مع أنَّ الفتحة بعض الألف- فأنت إذا وقعتا بعد الألف التي هي أكثر من الفتحة وأَشْبَع : أَحْرى بقلبها ؛ لأنَّ الكلّ أشدُّ تأثيراً من البعض فصارا في التقدير كما ترى : ((كِسااا ، ورداا) فالتقت ألفان فحُرّكت الآخرة فانقلبت همزة ؛ لأنَّ ذلك من شأن الألف ، فكأنَّ قال له : فهلا حذفتَ إحداهما؟ فقال مجيباً له : لأنهم كرهوا اللبس ؛ لئلا يصير الممدودُ مقصوراً.))[101].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

فإذا رضينا بعدم الحذف مراعاة لبنية الاسم الممدود ، فقوله: ((... فحُرّكت الآخرة – يعني الألف-...)) ليس بالمرضي؛ لأن: ((... الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمّل الحركة...))[102] ، بل هي لا تقبل الحركة أبداً [103].

ويمكن أن نجترح توصيفاً آخر لهذا التحول لا يخرج عن علّة صرفية عُبِّر عنها بالزيادة ، وعلّة موقعية هي ضعف الطرف ، زيادة على عدم الاعتداد بالألف كحاجز حصين .

وصرّح ابن يعيش بأنَّ حذف الألف الثانية يفضي إلى نقض الغرض ، قال : ((وإذا كانت الألف الزائدة في حكم الفتحة فكما قلبوا الواو والياء إذا كانتا متحركتين للفتحة قبلهما في نحو : عَصَا ورَحى كذلك تُقلب في نحو كساء ورِداء للألف الزائدة قبلها مع ضعفها بتطرفها . فصار التقدير كِسَاا ورِدَاا ، فلما التقى الألفان وهما ساكنان وجب حذف أحدهما او تحريكه ، فكرهوا حذف أحدهما لئلا يعود الممدود مقصوراً ، ويزول الغرض الذي بنوا الكلمة عليه ، فحرّكوا الالف الاخيرة لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزةً ، وصارت كِسَاءً ورِداءً، فالهمزة في الحقيقة بدل من الألف ، والألف بدل من الواو والياء .))[104].

فالموجّه في اختيار إجراء التحريك دون الحذف هو مراعاة الغرض من بناء الكلمة ، كونها اسماً ممدوداً .

وقال في موضع آخر:((... وإذا كانت الألف الزائدة في حكم الفتحة ، فكما تقلب الواو والياء ألفاً إذا كانت متحركة، للفتحة قبلها في نحو (عصًا ، ورحًى) ، كذلك تُقلب في (كِسَاء، ورِداء، وسِقاء وعطاء) للألف الزائدة قبلها ، مع ضعفها بتطرفها ، فصار التقدير (كساا ، ورداا ، وسقاا ، وعطاا) بألفين ، فلما التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما ، فيعود الممدود مقصوراً ، ويزول الغرض الذي بنوا الكلمة عليه ، فحرّكوا الألف الأخيرة لا لتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، فصارت (كِسَاء ، ورِداء ، وسقاء ، وعَطَاء) ، فالهمزة في الحقيقة بدل من الألف ، والألف بدل من الواو والياء...))[105] .

إنَّ ما تقدم من طرح لا يخلو من مشكل يتمثل بالآتي :

أ. تحريك الألف ، وقد مضى القول فيه .

ب. توالي إعلالين على الحرف نفسه ، وهما : قلب الواو والياء ألفاً ، وقلب الألف همزة، وتوالي إعلالين مكروه ، قال ابن جني : ((...لأنَّه لا يجمع على الكلمة إعلالين ، إنمّا هو إعلال واحد ...))[106] ؛ وقال الرضي : ((... كراهة الإعلالين...))[107] ، وثمة كراهة اخرى تتمثل في أنَّ الإعلالين من جنس واحد – الإعلال بالقلب – وهذا محذور منه ، قال ابن مالك (ت671هـ) : ((توالي إعلالين ، إجحاف ، فينبغي أن يُجتنب على الاطلاق فاستمر اجتنابه إذا كان الإعلال متفقاً ...))[108].

ت. الجمع بين الألفين : إذ إنَّ حصيلة هذا الجمع لا يمكن تصوره صوتياً إلا على أنّه صوت واحد طويل وليس قصيّا ما رواه ابن جني ما وقع لابي اسحاق الزجاج(ت311هـ) من أنَّ رجلاً ادّعى الجمع بين الالفين ، فكان جواب الزجاج : ((...لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألفاً واحدة ؟))[109].

وما ذكره ابن يعيش من توصيف لهذا التحول هو ضعيف كعلّة عند الرضي، وتحكمها عنده وقوعها طرفاً ، قال: ((... ولكون تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سبباً ضعيفاً في قلبهما ألفاً ، ولا سيما إذا فصل بينهما وبين الفتحة ألف يمنعه عن التأثير وقوع حرف لازم بعد الواو والياء ؛ لأنَّ قلبهما ألفاً مع ضعف العلة إنمَّا كان لتطرفها ؛ إذ الآخر محل التغيير ...))[110].

ولا نشتط في القول إنَّ الموقعية – الطرف – هي التي أوجبت التغيير الذي يصيب الحرف ، وليس التغيير هو سبب الضعف.

وثمّة ملحظ آخر هو أنَّ الحرف الأخير اتّصف بوصفين هما : الضعف ، والتغيير .

ويبدو أنَّ ثمّة تفاوتاً بين الأوائل في توصيفهم لآلية هذا التحول ، وهذا الأمر دفع الجاربردي إلى القبول بالاحتمالين في توجيه هذا التحول : ((... فإمّا أن لا يعتدوا بالألف فصار حرف العلة كأنَّه ولي الفتحة فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ونزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وأنَّها من جوهرها ومخرجها فقلبوا حرف العلة ألفاً ، كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف إحديهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصوراً فحرّكوا الأخيرة لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة ...))[111].

ولا أنزع إلى قوله : ((... إن لا يعتدوا بالألف فصار حرف العلة كأنَّه ولي الفتحة...)) ؛ لأنَّ بعديّة حرف العلة

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

للفتحة الطويلة – الألف- أولى من الاعتداد بالفتحة القصيرة ، أو بعبارة أخرى الكلّ أولى من البعض .

وايّاً كانت هذه التسويغات التي ذكرها الأوائل فإنَّها لا تجد موقعاً لها في الدرس الصوتي الحديث ، ويمكن تقسيم ما اجترح من توصيف على الآتي :

1. حذف الضمة المولدة للواو وغلق المقطع بالهمزة قال د. عبد الصبور شاهين : ((وفي أمثلة القاعدة الأولى– تطرف الواو والياء بعد ألف زائدة – يمكن تفسير الهمزة بخاصة الوقف العربي، الذي لا يكون على حركة في مثل : كساو kisaa-u، فحذفت الضمة المولدة للواو ، بازدواجها مع الفتحة الطويلة ، وأقفل المقطع بصوت صامت ، هو الهمزة ، التي تستعمل هنا قفلاً مقطعياً ، تجنباً للوقف على مقطع مفتوح ...))[112]

.

لا جرم أنَّ د. عبد الصبور نظر إلى نصف المصوت على أنَّه مصوت : ((...فحذفت الضمة المولدة للواو ...))، و لكن ما يُثار عليه هو أنَّ الصورة المقطعية : (ك ِ س ـُ) ، قد ابتعدت عن الأصل : كِسَاو ، ولم يبتعد عن هذا د. عبد القادر عبد الجليل ، إذ قال : ((ولعلّ مردّ الأمر إلى التجانس الصوتي ، والنبر القصدي stress Aimed ، الذي لا يتحقق إلا بالهمز ، بالإضافة إلى جوانب الوظيفة الصوتية.))[113] .

2. توافر المزدوج الهابط (ـً و) ، و (ـً ي) في (كِسَاء) و (رِداي):-

والتخلص من هذا الضرب من الكراهة يكون بحذف عنصره الثاني (الواو) و (الياء)، وهمز موضعه قال أستاذنا د. جواد كاظم : ((يبقى الهمز الواجب في آخر البنية ، ويلاحظ أنَّ المزدوج ، ههنا ، هو من النوع الهابط : (ـً و) : كساو ، و (ـً ي) : بناي إنَّ هاتين الصورتين لا تحقق لهما في كلمة عربية ، إذ تمَّ التخلص منهما باسقاط الواو في نحو : كساو ، والياء في نحو : بناي ، وهمز موضعهما هكذا :

ك ِ س ـً و . ك ِ س ـً ء .

ب ِ ن ـً ي . ب ِ ن ـً ء))[114]

ولا ريب في أنَّ هذا التوجيه أيسر حالاً مما ذهب إليه د. عبد الصبور؛ لأنَّه تعامل مع نصف المصوت على أنَّه سلك سلوك الصامت، فلم يبتعد عن الأصل.

الخامسة: مراعاة غرض الإلحاق :

لا ريب أنَّ المهم في الإلحاق صياغة بنية على أخرى تطابقها في الصوامت والصوائت ، وشرط عدم التفاوت لا يغفل هنا : ((والإلحاق هو أن يزاد في الاسم أو الفعل حرف أو حرفان ، حتى يصير بناؤه اللفظي مطابقاً لبناء آخر ، في عدد الأحرف ، وحركاتها ، وسكناتها.))[115] .

وإلحاق الثلاثي بالرباعي يكون بزيادة لام الكلمة ليتحول البناء من (فَعَل) إلى (فَعْلَل)؛ لأنَّ اطراد الإلحاق يكون بتكرير اللام[116] ، ويكون في الأفعال نحو : جَلْبَبَ ، وشَمْلَل ، وفي الأسماء نحو : قَرْدَد ، ومَهْدَد .

وهذا الضرب من الإلحاق يمتنع الإدغام فيه ؛ لأنَّه يؤدي إلى تغيير في بنية الملحق بنقل حركة المثل الأول إلى الساكن الذي قبله ، ثمَّ يدغم الأول في الثاني فيكون : جَلَبَّ ، وقَرَدَّ ، وهذا يُعدُّ خروجاً عن زنة الملحق به ، ولمراعاة غرض الإلحاق امتنع الادغام ، قال المبرّد : ((ولو كان (فَعْلَل) لم يجز فيه الإدغام ؛ لأنَّه ملحق بجَعْفَر وما أشبهه . ولذلك لم يدغم قَرْدَد ، ومَهْدد ونحوهما.))[117] .

وصرّح أبو علي الفارسي (ت377هـ) بأنَّ الإدغام ينقض غرض الإلحاق ، قال : ((وإنمَّا لم يُدغم الملحق ، لأنَّ الإدغام فيه يُنافي الإلحاق ، ألا ترى أنَّك لو أدغمت شيئاً من هذه الكلم لم يُوازِ ما أردت الإلحاقَ به ، وخالفه في وزنه ، فكان ذلك نَقْضاً للغرض.))[118] .

ولله درّ ابن جني في قوله : ((فمن ذلك امتناعهم من إدغام الملحَق ؛ نحو جَلْبَبَ وشَمْلَل ، وشُرْبُب ، ورِمْدِد ومَهْدَد وذلك أنّك إنمَّا أردت بالزيادة والتكثير البلوغ إلى مثال معلوم ، فلو ادغمت في نحو شُرْبُب فقلت : شُرُبّ ، لا نتقض غرضك الذي اعتزمته : من مقابلة الساكن بالساكن ، والمتحرّك بالمتحرّك ، فأدّى ذلك إلى ضدّ ما اعتزمته ، ونقِض ما رُمته . فاحُتمِل التقاء المثلين متحركين ؛ لما ذكرنا من حراسة هذا الموضع ، وحفظه.))[119] .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

يكشف هذا النصَّ أنَّ مراعاة الغرض – الإلحاق – لم يقف عند امتناع الادغام ، بل يُحتمل فيه ما لم يحتمل في غيره وهو : توالي الأمثال ، الذي عُدّ من الكراهات قال سيبويه في هذا الموضوع : ((هذا باب ما شَذَّ فأُبْدِلَ مكان اللام الياءَ لكراهية التضعيف ، وليس بمُطّرد وذلك قولك : تَسَرّيْتُ ، وتَظَنَّيْتُ ، وتَقَصّيْتُ من القِصة...))[120] .

وعبّر الرضي عنها بكراهة اجتماع الأمثال : ((قوله (كثير في نحو أمليت وقَصَّيْت) يعني بنحوه ثلاثياً مزيداً فيه يجتمع فيه مثلان ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني ، نحو : أَمْلَلْتُ ، أو ثلاثة أمثال أولها مدغم في الثاني ، فلا يمكن الإدغام في الثالث ، نحو قَصَّيْتُ وتَقَضَّى البازي ، فيكره اجتماع الأمثال ...))[121].

فشرط هذه الكراهة لا يخرج عن أمرين هما : تكرار صوت صامت مرتين أو أكثر ، وتوالي المثلين حتى لو فُصِل بينهما بصائت قصير[122].

وسوغوا كراهة هذا التوالي بالكلفة الشديدة في الرجوع إلى المخرج نفسه بعد الانتقال عنه : ((اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه ...))[123] . وعوداً إلى مقولات العلماء في مراعاة الغرض نجد أنَّ ابن يعيش يصرح بأنَّ الادغام يبطل غرض الإلحاق ، قال : ((... أن يكون الحرف الثاني من المثلين مزيداً للإلحاق ، نحو قولهم في الفعل: جَلْبَبَ وشَمْلَل ، فالحرف الثاني من المثلين كُرِّر ليلحق ببناء دَحْرَج ، فلو ادغمتَ لزم أن تقول : جَلَبَّ ، وشَمَلَّ ، فتُسكن المثل الأول ، وتنقل حركته إلى الساكن قبله ، فيخرج عن أن يكون موازناً لدَحْرَج ، فيبطل غرض الإلحاق ...))[124].

ولم يبتعد عن هذا ابن الحاجب إذ قال : ((... والثالث أن يكون الادغام ممتنعاً وذلك على ثلاثة أضرب : أحدها الإلحاق لأنَّها إذا كانت للإلحاق تعذَّر الادغام لأنَّها إنّما ألحقت ليكون المثال الذي ألحقتْ به على صيغة المثال الأصلي ، فاذا أُدغمتْ تغيّرت الصيغة فيفوت المعنى الذي كان للإلحاق فتقع المنافاة بين الإلحاق والإدغام...))[125].

ولعمري أصوب منه لو قال : فتقع المنافاة بين المحلق والملحق به ؛ لأنَّ النفي في الغرض نفسه – الإلحاق – أدعى من النفي بين غرضين – الإلحاق - والإدغام-.

وصرّح ركن الدين (ت715ه) بأنَّ الإدغام في الملحق يبطل غرض الإلحاق[126].

والمتأمل في عبارة شراح شافية ابن الحاجب يلحظ أنَّ معظمها لا تخرج عن أنَّ الادغام ينافي الغرض من الإلحاق الذي هو رعاية الوزن[127].

والحقيقة أنَّ نقض الغرض ليس محذوراً منه في الادغام فقط ، فقد رُعِي هذا الغرض عند أيّ تغيير يصيب البنية كإعلال بنقل الحركة ، أو حذفها ، أو حذف الصامت قال ابن مالك : ((واعلم أن ما كان من الكلمات ملحقاً بغيره في الوزن لا يجري عليه إدغام ولا إعلال ، وان كان مستحقهما ، كيلا يفوت بهما الوزن))[128].

واستثنى الرضي منه الإعلال الذي يصيب الطرف قال : ((قوله (لمحافظة الإلحاق) فإنَّ الملحق لا يعلّ بحذف حركة ولا نقلها ولا حذف حرف لئلاً يخالف الملحق به، فيبطل غرض الإلحاق ، إلا إذا كان الإعلال في الآخر فإنّه يعلّ لأنَّ الأواخر محل التغيير...))[129] .

وما ذُكِر لا يخرج عن قاعدة عامة نصّها : ((... والأحكام الموضوعة للتخفيف إذا ادّت إلى نقض أغراض مقصودة تركت))[130].

ولا ينكر أنَّ الجامع بين الادغام ، والإعلال هو التغيير الذي يلحق البنية : ((... لكون الإعلال والإدغام كليهما مغيرين للبناء عمّا كان .))[131].

وهذا التغيير وجودي يستدعي محلاً وجودياً ومن مصاديقه الإدغام ، وأوضح منه في التغيير هو تحريك الساكن وتسكين المتحرك – الإعلال بنقل الحركة – نحو : جَهْوَر ؛ لأنَّ التغيير فيه شمل حرفين – نقل الحركة إلى الهاء وقلب الواو ألفاً - ، فيمثل خرقاً صريحاً للمطابقة بين البنيتين : ((...لأنَّ المقصود من الإلحاق – وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك – لا يتفاوت به ...))[132] ونحسب أنَّ عدم التفاوت بين الملحق والملحق به يشمل الوزنين الصوتي ، والايقاعي[133] ؛ لأنَّ الفرق بينهما غير متلفت إليه في الإلحاق ؛ لأنَّ قاعدته العامة : ((...

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

كل كلمة (اسماً كانت أم فعلاً) فيها زيادة لا تطرد في إفادة معنى ، وساوت الكلمة بهذا الزيادة وزناً من أوزان المجرد في عدد حروفه وحركاته وسكناته فهي ملحقة بهذا الأصل ، وزيادتها للإلحاق .))[134].

وثمّة سبب آخر يزاد على السبب اللفظي في منع الإدغام في الملحق وهو أنَّه لو أدغم لالتبس الإلحاق بصيغتين هما : فَعَّل ، وفَعَلّ ، ولاشك أنَّ هذه الزيادات تفيد معنى ينافي جوهر الإلحاق في عدّه زيادة لا تطرد في إفادة المعنى ، ويبدو لهذا الأمر قيل : ((ومن أمارات الألحاق البارزة فك الادغام.))[135]

السادسة : مراعاة سكون هاء السكت :

هاء السكت تلحق طائفة من الكلمات عند الوقف ، وتزاد لبيان حركة الحرف السابق لها ، واشترط النحاة أنَّ تكون الحركة أصلية لا عارضة : ((ولا تلحق هذه الهاء ذا حركة عارضة كاسم (لا) والمنادى المضموم والعدد المركب.))[136].

وأوجب العلماء فيها السكون ، وعدّوا تحريكها من الرديء ، قال التبريزي (ت502هـ) في تحريك الهاء في قول الشاعر :

يا رَبّ يا ربَّاهِ إيّاك أَسَلْ عَفْراء يا ربَّاه من قبل الأجل[137]

:((... وليست من الكلمة وإنمّا دخلت للوقف ثمّ احتاج الشاعر إلى وصلها فحركها للضرورة؛ لأنَّه لا يجتمع ساكنان فحركها بالكسر ومن ضمّها شبهها بهاء الضمير وهذا رديء جداً...))[138].

وخصّ الزمخشري (ت538هـ) تحريكها باللحن قال في فصل سكونها : ((وحقّها أن تكون ساكنة وتحريكها لحن ...))[139].

وقرن ابن يعيش زيادة هاء السكت في الوقف الذي لا يكون إلا على الساكن ، قال : ((ولا تكون هذه الهاء إلا ساكنة ؛ لأنَّها موضوعة للوقف ، والوقف : إنمّا يكون على الساكن ، وتحريكها لحن وخروج عن كلام العرب ، لأنَّه لا يجوز ثبات هذه الهاء في الوصل ، فتُحرَّك ...))[140].

وما يفهم من قوله: ((... لأنَّه لا يجوز ثبات هذه الهاء في الوصل ، فتُحرَّك ...)) أنَّ وصلها يقتضي ثباتها ، وتحريكها ، وهذا الأمر يتعارض مع حكم سقوطها في الدرج ؛ لأنَّها بمنزلة همزة الوصل من جهة زيادتها : ((وهي في الآخر بمنزلة همزة الوصل في الأول ، فكما أنَّ الهمزة تحذف في الدرج تحذف الهاء في غير الوقف ...))[141].

وثمّة تعليل آخر مفاده أنَّ الوقف على المتحرك ممكن لا متعذر ، ولكنه مستثقل ، إذ حقّ الحرف الموقوف عليه أن يكون ساكناً[142].

وقال الساكناني (ت734هـ) : ((هاء السكت : وهو : ما يُتوصل به إلى النطق بالحركة ، أو المدة العجزية في الوقف . ولا يكون إلا ساكناً ؛ لأنه محل الوقف ؛ ومن المعلوم أنه واجب السكون ، وتحريكه لحن لا يقتضي إثباته في الوصل...))[143]

ونقل السيوطي (ت911هـ) عن الأندلسي نصاً يعدّ فيه تحريك هاء السكت نقضاً لغرضها ، قال : ((وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة ، لأنها إنمّا زيدت لأجل الوقف ، والوقف لا يكون إلَّا على ساكن ومنه سُمّي وقفاً ، لأنّه وقوفٌ عن الحركة ، فتحريكه يناقض الغرض الذي جيء بها لأجله...))[144].

ويرى د. عبد القادر عبد الجليل أنَّه عند الوقف على نحو : لِمَ ، وعِمَّ ، وقِ ، وعِ يذوب الصائت القصير ، وتختفي قيمته الوظيفية التمييزية ، فجيء بصوت الهاء المشكل بالسكون لإسعاف هذه الحالة ، لما يتميز به هذا الصوت من جريان الهواء دون إعاقة إلا الشيء اليسير من الاحتكاك – بسبب ضيق المجرى التنفسي عند الحنجرة – وينتج عن هذا إراحة لمسعى الناطق في التحقيق الصوتي[145] ، فهاء السكت تحقق غرضين هما : الاستراحة والتبيين[146] .

وفرّق بين : (وازيداً أَغثني) و(وازيداه) بقوله : ((...فحين نقول : (وازيداً أَغِثْنِي) ، فإننا بهذا قد أبعدنا (صوت الهاء) من (وازيداه) لأننا لسنا بحاجة إليه حين الوصل ، لإمكانية تعويضه بـ(الهمز النبري) بعد الصائت الطويل ، مما يقطع اندفاع الهواء ، ويريح النفس ، أما في (وازيداه) فإننا بحاجة إلى الاستراحة بعد صوت المدّ الطويل الألف.))[147].

وهذا الكلام على وجاهته ونزوع النفس إليه ، إلا أنّه يشكل عليه المساواة في غلق المقطع بين الهاء والهمزة التي نعتها سيبويه بأنَّها : ((... نبرةٌ في الصدر تُخرج باجتهادٍ ... فثقُل عليهم ذلك ؛ لأنَّه كالتهوع.))[148] . فهي وقفة انفجارية ، أما الهاء فهو صوت يتسم بالانفراج الواسع عند مرور الهواء ، فلا تتذبب الأوتار الصوتية معه – مهموس- ، فضلاً عن رخاوته[149] .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

وصفة الهمس التي في الهاء غير لازمة فيه ؛ لأنّها قد تزول عنه في بعض الحالات كأنَّ تقع بين مصوتين ، فينشأ عن ذلك هاء مجهورة بسبب تحرّك الأوتار الصوتية[150] .

ويمكن أن نجترح تفسيراً آخر قوامه التشكيل الصوتي الذي ترد فيه هاء السكت ، وخشية للإطالة سأقف على الإلحاق اللازم لها ، إذ وردَ في المدونة الصرفية بياناً لهذه المواضع هو:

- ألّا تكون الكلمة في حالة الوقف كالجزء مما قبله وهذا على ضربين هما :

أ. بالاّ يكون قبله شيء كقولنا ابتداءً:

رَهْ : وهو أمر من : رَأَى – يَرَى .

قِهْ : وهو أمر من : وَقَى – يَقِي .

ب. أن يكون قبله شيء لكن لم يكن كالجزء ممّا قبله كقولنا : مَجِيءَ مَهْ ، و : مِثْل مَهْ ، في : مجَيء مَ جئتَ ، ومِثلُ مَ أنت ؟[151] .

إنَّ ما يستدعي النظر في هذه المواضع هو :

1. تنوع الصائت القصير الذي يسبق هاء السكت بين صائتين هما : الفتحة والكسرة ، وانتفى وجود الضمة في الموردين .
2. إنَّ الموردين لا يخرجان عن بقاء البنية على حرف واحد ؛ بسبب الحذف ، قال الرضي : ((... وأما ما صار بالحذف إلى حرف واحد فالهاء له لازم إن لم يتصل بما قبله اتصالاً تاماً ...))[152] .
3. المتأمل في الموضع الثاني يلحظ تشكل الصامت الذي قبل هاء السكت بصائت واحد فقط (الفتحة) ، فانعدم فيه التنوع .

والتوجيه عند الأوائل قوامه أنَّ الوقف لا يكون إلا على حرف ساكن ، وأنَّ الابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، أو بعبارة أخرى لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقوف على المتحرك[153] .

لا ريب في أنَّ هناك احتمالين في الصامت عند إلحاق هاء السكت به يتمثل بالآتي:

1. أنْ يكون ساكناً ، وفي هذه الحالة لا يقتصر الأمر على الابتداء بالساكن – كما قال الأوائل – بل أن تجاوراً بين صامتين قد تخلّق هما : الراء ، وهاء السكت في نحو : رهْ ، قال أستاذنا د. جواد كاظم عن هذا الضرب من التجاور: ((ويتميّز هذا التجاور بأنَّه بين صامتين ليس غير ، إذ لا يأتي بعدهما مقطع يبدأ بصامت ، فهما إما يكتفيان بأنفسهما في صورة مقطعية غير مألوفة ...))[154] وهذا التجاور أداء صوتي متعذر .
2. ان يكون متحركاً، وهذه الحالة تمثل عدم الوقف عليه فاحتيج إلى صامت له وظيفة الوقف فجيء بصوت حيادي يحمل صفة الصائت والصامت وهذه الطبيعة الوسيطة مكنته من أن يسلك سلوك الصوامت فيكون قاعدة في المقطع الذي يرد فيه ، قال د. عبد القادر عبد الجليل : ((صوت الهاء ... تجتمع في هذا الصوت صفتا الصامت والصائت ، فالصامت لأنَّه يحدث عند إنتاجه في نقطة معينة إحتكاكاً ، نتيجة لضيق المجرى الهوائي ، ولولا هذا النوع من الحفيف (الاحتكاك) لعُدّ هذا الصوت مع فصيلة الصوائت ، أما صفته المماثلة للصوائت فذلك لأنّ كميّة الهواء المارّة عبر الحنجرة لا تلقي اعتراضاً في الفم ، وأنَّ اللسان ، والتجاويف الداخلية للفم ، عند نطق هذا الصوت تكون في حالة تماثل ، حين إنتاج الصوائت ، وأنَّ ليس له نقطة محددة يمكن أن ينطق منها ...))[155] وهذا يفسر اختيار صوت الهاء لأداء هذه الوظيفة – الوقف -.

السابعة : مراعاة حروف الصيغة :

لامرية أنَّ الاجراء في اشتقاق اسم المفعول من الفعل الأجوف هو الحذف بعد نقل الحركة ، واختلف النحويون في تحديد المحذوف ، فذهب الخليل (ت175هـ) وسيبويه إلى أنَّ المحذوف الواو الزائدة ؛[156] لأنّ الزائد أولى بالحذف، قال السيرافي: ((... وكان الساقط من الواوين عند سيبويه والخليل الواو الثانية ، لأنها زائدة والواو الأولى هي أصلية لأنها عين الفعل فإذا اجتمعتا إحداهما زائدة واحتجنا إلى حذف إحداهما كان الزائد أولى بالحذف لأنَّه مجتلب لم يكن أصلياً ...))[157] .

وثمّة رأي آخر يذهب إلى حذف الواو الأولى – عين الكلمة- وقد نُسبَ إلى الاخفش (ت215هـ) : ((وكان أبو الحسن الأخفش يزعم : أنَّ المحذوفة عين الفعل ، والباقية واو مَفْعُول

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

...))[158] ، وخلص المازني إلى أنَّ قول أبي الحسن الأخفش أقيس .[159]

بيد أنَّ ما يستدعي النظر اختلاف العلماء في تسويغ حذف عين البنية عند الأخفش، ويمكن تقسيمه على الآتي :

أ. أولوية الحرف الأول بالحذف:

قال السيرافي: ((وقال الأخفش: الواو الأولى هي المحذوفة وان كانت عين الفعل لأن الساكنين إذا اجتمعا فالاول أولى بالتغيير والحذف ألا ترى أنا نكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين كقولك : قامتِ المرأة ، ولم يقمِ الرجل .))[160] .

ولم يخرج عن هذا التوجيه الاعلم الشنتمري (ت437هـ) في قوله : ((وقال الأخفش: الواو الأولى هي المحذوفة وان كانت عين الفعل لأن الساكنين إذا اجتمعا فالأول أولى بالتغيير والحذف ...))[161] .

إنَّ ما تقدم من طرح يبين نظرتهم إلى أصوات المدّ التي عدّوها حروفاً ساكنة[162]، وإنَّ الذي سهّل الحذف دلالة حركة ما قبله عليه .

ب. الجمع بين توجيهات عدة:

قدّم ابن جني توجيهات لهذا الحذف يمكن إيجازها بالآتي :

1. الصفة المدّية : إنَّ الواو في صيغة (مَفْعُوْل) جاءت للمدّ ، الواو التي هي عين الصيغة لم تأتِ لهذه الصفة ، فكان الحذف بها أليق .
2. اعتلال عين البنية في الفعل الثلاثيّ : إذْ إنَّ عين البنية أُعلت بالقلب في الفعل الثلاثي : قال ، وباع ، وقِيْل ، واعلت بالتسكين في (مَبِيْع) و(مَقُوْل) ، فكما أعلت بالقلب والإسكان أعلت بالحذف في (مَفْعُول) فكان حذف المعتل ، وترك غير المعتل أوجب .
3. عدم اطّراد إجرائي التحريك والحذف في الساكن الثاني : إنَّ ما ينقض مقولة : ((...إنَّ الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حُرِّك الآخر منهما ، فكذا يحذف الآخر منهما.))[163] ، إنَّ الحذف قد وقع على أول الساكنين أيضاً نحو : خَفْ ، وقُلْ ، وبِعْ. ويبدو أنَّ حذف الساكن الأول في نحو هذه المصاديق كان لضعف الحرف المعتل ، وقوة الحرف الصحيح .
4. إنَّ ما يمكن أن يردّ به على أنَّ الدلالة على صيغة (مَفْعُول) تنحصر في الميم الزائدة ، أنَّ (مَسِيْراً) على البناء الصرفي نفسه لـ(مَبِيْع) ، وهي ليست اسماً للمفعول[164] . ويتضح مما تقدم أنَّ ثمّة سعياً كبيراً بذله ابن جني من أجل التوصل إلى ترجيح رأي الأخفش إذ قال:((... وقوله في هذا يكاد يترجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه.))[165] .

ولعلّ أول ما يسجل على ما سيق من أدلة، أنها لا تخرج عن أمرين هما: مراعاة المعنى، وأنَّ الإعلال أحقّ بالحرف الأول.

وأجاد ابن الشجري (ت542هـ) في عرض الآراء ذاكراً مراعاة المعنى في قوله : ((ومن جواب الأخفش عن هذا القول – حذف الحرف الزائد – أنَّ واو مفعول وإن كانت زائدة ، فإنَّها زيدت لمعنىً ، فوجب المحافظة عليها ، وقد وجدناهم حذفوا الأصل وأبقوا الزائد...))[166]

وردَّ هذه الحجة بقوله : ((ومن جواب الخليل وسيبويه عن هذا أنَّ واو مفعول ليست وحدها دالّة على وضعه للمفعول، ولكنها والميم مشتركان في ذلك ، ودلالة الميم أقوى من دلالتها عليه ، ألا تراها تنفرد بهذا المعنى فيما جاوز الثلاثة ، نحو: مُخْرَج ومُدَحْرَج ومُسْتَخْرَج ، وليست الواو كذلك ، وإذا كان حكمُ الميم حكمَ الواو في هذا المعنى ، جاز حذف الواو ، اجتزاءً باحدى الدلالتين .))[167] .

وهذا الكلام فيه نظر من جهتين: الأولى: إنَّ قوله: ((... ودلالة الميم أقوى من دلالتها عليه ، ألا تراها تنفرد بهذا المعنى فيما جاوز الثلاثة ...)) لا يمكن الركون إليه ، لأنَّ زيادة الميم المضمومة فيما جاوز الثلاثة لا تحقق التفرد في دلالتها على الباب الصرفي – اسم المفعول – إذ يشترك معه فيها المصدر ، واسم الزمان والمكان ، قال سيبويه : ((فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناء المفعول ، وكان بناء المفعول أولى به لأنَّ المصدر مفعول والمكان مفعول فيه ، فيَضمُّون أوّله كما يضمَّون المفعول ، لأنّه قد خرج من بنات الثلاثة فيُفعل بأوّله ما يُفعل بأوّل مفعوله ...))[168] .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

والاخرى : أنَّه ساوى بين بناء الثلاثي وغير الثلاثي في الإجراء – حذف الواو - ، وهي مساواة لا تخلو من النظر ، إذ إنَّ بناء الثلاثي المجرد مبني على الخفة ، [169] فيحتمل ما لا يحتمل غيره .

وصرّح نقره كار بأن حذف الواو الزائدة يُعدُّ نقضاً للغرض ، قال : ((... وعند الأخفش المحذوف عين الفعل لأنَّ الثاني زيد لبناء المفعول لأنَّه لما زيدت الميم صار على وزن مَفْعُل وهو ليس من أبنيتهم فأشبعت الضمة فتولدت الواو وحصل بناء مفعول وإذا كان الواو لبناء المفعول لا يجوز حذفها لئلا يلزم نقض الغرض...)) [170] .

بيد أنَّ ما يلفت النظر في هذا الرأي هو قلب الواو ياءً في الأجوف اليائي (مَبِيْع) ؛ والواو يُعدّ دالاً على صيغة ؛لأنَّ في قلبها تفويتاً للدلالة : ((... إما أن تدل الواو على المفعول فلا يجوز قلبها ، لئلا تفوت الدلالة ...)) [171] .

ولا جرم أنَّ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في الأجوف اليائي أيسر حالاً ممّا ذهب إليه الأخفش .

وأيّد د. عبد الصبور شاهين رأي الأخفش في المحذوف منطلقاً من قاعدة مفادها : ((إنَّ اعتبارات الصيغة أثبت في بنائها من أصول الكلمة ...)) [172] ، وخلص إلى أنَّ المحذوف في الأجوف الواوي واليائي ، هو الحرف الأول لا الثاني – عين الكلمة - ؛ لأنَّ الحرف الثاني جاء لمعنى قال : ((... كان لنا أن نخالفهم في هذا التقدير ، لأنَّ هذه الواو المحذوفة هي واو صيغة (مفعول) ، وبسقوطها لا تؤدي الصيغة وظيفتها ، ولذلك نرى أنَّ المحذوف هو عين الكلمة ، الواو الأولى في مقوول ، والياء في مبيوع ، ثمَّ تبقى (مقول) كما هي ، دالة على المفعولين ، وتقلب الضمة الطويلة في (مَبُوْع) كسرة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واوي الأصل ويائيه ، فيقال : مَبِيْع .)) [173] .

وما أراه إلا مستعيناً برأيه هذا بما ذهبَ إليه الأخفش من قبل .

والتوصيف الصوتي للحذف يسير في اتجاهين هما :

الأوّل : إسقاط الواو والياء من دون زيادة في موضعهما ، قال د. عبد الصبور شاهين : ((ويدلنا النظر في صور هذا النموذج على أنَّ الواو أو الياء سقطت دون أدنى زيادة في موضعها ، كما يدلنا على أنَّ الصيغة المطلوبة من الفعل هي التي تتحكم في شكل التحليل الصوتي ...)) [174] ، يفهم من هذا التوصيف التحليل الآتي :

الأصل مَقْوُول م ـَ ق و ـُ ل .

×

م ـَ ق ـُ ل .

م ـَ ق ـُ ل.

أما في صياغة الأجوف اليائي قال استاذنا د. صباح عطيوي : ((... فالعمل واحد باستثناء قلب الواو المصوّت الطويل ياءً مدِّية تحقيقاً للمغايرة بين واويّ الأصل ويائيّه ...)) [175] هكذا :

الأصل : مَبْيُوع : م ـَ ب ي ـُ ع .

×

م ـَ ب ـُ ع .

م ـَ ب ـُ ع .

م ـَ ب ـِ ع . [176]

وهذه المعالجة تضمر شعوراً لدى الباحثة بأنَّها تتفق مع رأي الأخفش وخاصة في (مَبِيْع).

الآخر: تحقق المزدوج الصاعد (و ـُ) في (مَقْوُول) ، و (ي ـُ) في (مَبْيُـوْع) ، وللتخلص منه أسقط الجزء الأول منه ، ونقلت القاعدة الثانية من المقطع السابق له ، قال استاذنا د. جواد كاظم : ((وفي الثاني – مَقْـوْول – والثالث – مَبْيُـوْع – على إسقاط الجزء الأول من المزدوج ، فنقل القاعدة الثانية من المقطع الأول إلى المقطع التالي ليتقوّم بها ، هكذا :

م ـَ ق و ـُ ... م ـَ ق ـُ = مَقُوْل

م ـَ ب ي ـُ ... م ـَ ب ـُ = مَبُوْع.

تقلب الضمة الطويلة في (مَبُوْع) كسرة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واوي الأصل وياءيه:

م ـَ ب ـُ ... م ـَ ب ـِ = مَبِيْع .)) [177] وأظن أنَّ ليس في هذين التوصيفين ما يغمز على توجيه الأخفش .

الثامنة: مراعاة أكثر من غرض في البنية نفسها :

جاء في المدونة الصرفية أنَّ الأصل في : صَحْرَاء ، وحَمْراء ونظائرها أن يجتمع في آخرهما ألفان، إحداهما زائدة للمدّ، والاخرى للتأنيث، وأنّ حذف إحدهما يفوت علينا

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

غرضها؛ لأننا لو حذفنا الأولى لفات غرض المدّ، ولو حذفنا الاخرى لزال غرض التأنيث، فاجتمع أكثر من غرض في الحذف.

ونستطيع تقسيم المعالجة على ضربين هما :

الأولى: قلب الألف الثانية همزة ، قال السيرافي: ((والممدودة : أن يكون قبلها ألف زيدت للمدّ، وخصّ بها ضرب من التأنيث لمّا زيد قبلها ، فاجتمعت في آخره ألفان ، وهما ساكنتان لا يمكن تحريك واحدة منهما، ولا إسقاط إحداهما؛ لأنَّ الألف لا يمكن تحريكها ، ولأنَّها لو سقطت لالتبس الممدود بالمقصور فقطعت ألف التأنيث ، وهي الأخيرةُ منهما همزة ، لأنها من مخرجها حتى يمكن تحريكها.))[178]

ويبدو أن اختيار الهمزة يعود لأسبابٍ منها: أنَّ صوت همزة قد يحدث نتيجة للإغلاق المفاجئ للمصوّتات ، قال ابن جني في باب (مضارعة الحروف للحركات ، والحركات للحروف) : ((ومن مضارعة الحرف للحركة أنَّ الأحرف الثلاثة : الألف والياء والواو إذا أشبعن ومُطِلن أدَّين إلى حرف آخر غيرهنّ إلا أنَّه شبيه بهن وهو الهمزة ، ألا تراك إذا مطلت الألف أدّتك إلى الهمزة فقلت : آءْ ...))[179] ، والتقابل الموقعي بين الهمزة وأحد أحرف اللين الذي لا يؤدي إلى تغيير المعنى ، فكلاهما يعبران عن (صوتية واحدة) أطلق عليه (الصوتية الرئيسة) [180].

ولا انزع لقول السيرافي : ((... فاجتمعت في آخره ألفان ...)) لمّا ذكرت من قبل – أنَّ حصيلة هذا الجمع هو صوت واحد-.

وأيّد أبو علي الفارسي هذا الإجراء ، قال : ((باب ألف التأنيث التي تلحق قبلها ألف فتنقلب الاخرة منها همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة : اعلم أنَّ أبنية الأسماء التي تلحقها هذه العلامة على ضروبٍ : فمنها فَعْلاء ، وهي لا تكون أبداً إلّا للتأنيث ، ولا تكون همزتها إلا منقلبة عن ألفه ...))[181].

ولم يخرج عن هذا ابن جني إذ قال : ((قد أبدلت الهمزةُ من الألف للتأنيث في نحو حَمْراء وصحراء وأصدقاء وعشراء – فالهمزة في ذلك ونحوه بدل من ألف التأنيث ...))[182].

وصرّح الأعلم الشنتمري (ت 476هـ) بأنَّ الهمزة في نحو : حَمْراء ونظائرها ليست بعلامة تأنيث وإنّما هي منقلبة عن العلامة – الألف - [183] .

والمتفحص في هذا الإجراء يجده إجراءً فيه مراعاة لغرض المدّ المتحقق في الألف الأولى ، وهذا ما يفسر حصر التغير في الألف الثانية ، فضلاً ما للموقعية – الطرف – من أثر في تحقق هذا التحوّل .

الآخر: تحريك الألف الثانية تمهيداً لقلبها ، صرّح ابن يعيش بمراعاة غرضين في الحذف – المدّ والتأنيث - ، وبمراعاة غرض واحد في التحريك – المدّ – قال : ((اعلم أنَّ الهمزة في (صحراء ، وأصدقاء ، وصفراء ، وعُشراء) ونحو ذلك ، إنمَّا هي ألف التأنيث كالتي في (حُبْلَى ، وبُشْرى ، وسَكْرى) وقعت بعد ألفٍ زائدةٍ للمدّ ، فالتقى ألفان زائدتان ، فلم يكن بدٌّ من حذف إحداهما أو حركتها ، فلم يجز الحذف ، لأنَّك لو حذفت الأولى لزال المدّ وقد بُنيت الكلمة ممدودة ، ولو حذفت الثانية لزال علم التأنيث ، وهو أقبح من الأول ، فلم يبق إلا تحريك إحداهما ، فلم يجز تحريك الأولى لأنَّ حرف المدّ متى حُرّك فارق المدّ فوجب تحريك الثانية ، فلما حُرّكت انقلبت همزةً ، فقلت : حمراء ، وصفراء ...))[184].

لا مناص من القول إنَّ مراعاة غرض المدّ في الألف الأولى منع من وقوع إجرائين هما : الحذف ، والتحريك ، ومراعاة غرض التأنيث منع من وقوع إجراء واحد – الحذف - .

وقال الرضي في بيان أصل (صَحْراء) ونظائرها: ((... وذلك لأنها في الأصل – الهمزة – ألف تأنيث عند سيبويه كما في حُبْلَى زيدت قبلها ألف إذْ صارت باللزوم كلام الكلمة كما زيدت في كِتَاب وحِمَار فاجتمع ألفان فحرّكت الثانية دون الأولى؛ لأنها للمدّ كما في حمار، ولم تحذف الأولى للساكنين خوفاً من نقض الغرض ، ولم تلقب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واواً ولا ياء ... فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من الهمزة لكونهما من الحلق ...))[185] .

ثمّة أمران يحسن بنا الوقوف عليهما في هذا النصّ هما : الأول : إنَّ نقض الغرض أو فوته لا يقتصر على الحذف بل يشمل التحريك ؛ لأن حرف المدّ متى ما حُرّك فارق غرضه – المدَّ- فقوله : ((... ولم تحذف الأولى للساكنين خوفاً من نقض الغرض ...)) يُعدُّ حصراً فيه نظر.

والآخر: وردَ في هذا النصّ : ((... فحرّكت الثانية دون الأولى ...)) وهذا التحريك بابه الوجوب عند السيرافي : ((...

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

فوجب تحريك الثانية ...))[186] ، وهذا لا يتساوق مع نصوص المدونة الصرفية التي تقضي بعدم قبول الألف للحركة ، قال سيبويه : ((... لأنَّ الألف لا تُحرّك أبداً ...))[187]، وقال السيرافي نفسه : ((... لأنَّ الألف لا تكون إلا ساكنة ...))[188] ، وقال ابن جني : ((... لا يحتمل الحركة ...))[189] ، وهذا يمتد إلى نظرتهم إلى أصوات المدّ واللين على أنها أصوات ساكنة .

ونقل الجاربردي عن (شرح الهادي) أنَّ تحريك الألف الثانية يؤدي إلى قلبها همزة:((... قال في شرح الهادي : الهمزة في حمراء ، وبيضاء ، وصحراء ، وعشراء بدل من ألف التأنيث كالتي في حُبْلى وسَكْرى ، والأصل فيها القصر للتأنيث فزادوا قبلها ألفاً أخرى للمدّ توسعاً في اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث ليصير له بناآن مقصور وممدود فالتقى ألفان ، فلم يكن حذف إحداهما ؛ لأنَّ الأولى للمدة والثانية علم للتأنيث فحذفها يخلّ بمدلولها ولم يمكن تحريك الأولى ، لأنها لو حُرّكت لفارقها المدّ فتعين تحريك الثانية فانقلبت همزة.))[190]

ولله در ابن جماعة (ت819هـ) في تعليقه على قوله : ((... فحذفها يخلّ بمدلولها...)) : ((الظاهر أنَّ الضمير لإحداها لا للثانية فقط .))[191] ، أراد أنَّ الحذف ينقض الغرض للألفين معاً ، وليس لالف التأنيث فقط .

وجاءت عبارة زكريا الأنصاري أكثر وضوحاً إذ قال : ((... فالهمزة في صحراء وحمراء ونحوهما بدل من ألف التأنيث ، والأولى ألف المد وبذلك صرّح غيره ، فإنَّ الألفين لمّا التقيا لم يكن حذف إحديهما لئلا يُخل بمدلولها ، ولم يمكن تحريك الأولى لفوات المدّ به فتعين تحريك الثانية ، فانقلبت همزة لأنها أختها ...))[192] .

وأحسب أنَّ قوله : ((... لأنها أختها ...)) أنَّ مخرجهما واحد – الحلق – قال سيبويه : ((فللحَلْق منها ثلاثةٌ . فأقصاها مخرجاً : الهمزة والهاء والألف ...))[193] .

ولم يكن المحدثون على توصيف واحدٍ لهذا التحول ويمكن تقسيم آرائهم على تصورين هما :

الأول : الابتعاد عمّا ذهب إليه القدماء من مقولات منها وجود القرابة الصوتية بين الهمزة وحروف اللين ، قال د. عبد الصبور شاهين : ((وبذلك نستطيع أن نقرر مطمئنين أنَّه لا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة وبين أصوات المدّ والعلة ، فكلّ ما نعرفه عن هذه المسألة يوحي بالتباعد الذي ينفي إمكان الإبدال...)) [194] ، وقال أيضاً : ((وإذن ، فالقول بوقوع الإبدال بين الهمزة من جانب ، وأصوات المدّ والعلة من جانب آخر – قول لا تؤيده الحقيقة الصوتية ، لبعد ما بين الجانبين ، وهو أيضاً قول لا ينهض لتفسير مشكلة التغير الذي تتعرض له الكلمة العربية ...))[195].

وتبنى التوصيف الذي قوامه أنَّ العربية تكره أن تنتهي الكلمة فيها بمقطع مفتوح ، فتميل إلى إقفاله بالهمزة ، وهو تطور خاص بالعربية وحدها ، فالأصل في : حَمْرَاء هو : حَمْرَا ، والنطق المفضل لدى العربي : حمراء [196] وساوى بين (حمرا) و (كساو) ، قال : ((...ولا فرق في الحالتين إلا في أنَّ (حمرا وصحرا) نهايتهما فتحة طويلة ، وكساو وبناي نهايتهما صوت لين مزدوج .))[197] .

وبالجمع بين المثالين نخلص إلى أنَّ الهمزة جاءت لوظيفة مقطعية هي غلق المقطع بصامت ، ولا جرم أنَّه لا تحقق لاجتماع ألفين وفق هذا التصور ، فضلاً عن أنَّه لا إبدال بين الصوتين ، وإنمَّا كلّ ما حدث هو زيادة صامت للتخلص من الوقف على المقطع المفتوح الأصل :

حَمْرَا : ح ـَ م ر ـَا .

النطق المفضل : ح ـَ م ر ـَاء .

الآخر : ثمّة قرابة بين الصوتين – الألف والهمزة – وهي ليست قرابة صوتية وإنما نوع آخر، قال استاذنا د. جواد كاظم : ((إنَّ قول القدماء بالإبدال ، يمكن أن يعتذر عنه لا بالقول بوجود قرابة صوتية بين الهمزة ، وأحرف اللين الثلاثة ، فهذه ليس لها حظ في الواقع، بل بقرابة أخرى يمكن أن توصف بأنَّها قرابة ذهنية ، أو صناعية ، قرابة كان للصناعة النحوية الأثر الكبير في خلقها ...))[198] ، وقال أيضاً : ((... وليس بعيداً أن تكون القرابة الذهنية سبباً في تصور القرابة الصوتية بعد حين ، لما نسبوا الألف إلى مخرج الهمزة ، ووصفوا الهمزة بالجهر وفاقاً لهذه الأصوات الثلاثة : الألف ، والواو ، والياء .))[199] .

وأودّ أن أقفَ على هذين النصين بنقطتين هما :

1. تؤيد الباحثة أنَّ القرابة الذهنية بين الهمزة وحروف اللين الثلاثة كانت أكثر إسهاماً في خلق هذا الترابط من

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

غيرها ؛ لأنَّ الارتباط الذهني بينها قاد إلى صياغة القاعدة الصرفية .

2. إنَّ قول أستاذنا : ((وليس بعيداً ان تكون القرابة الذهنية سبباً في تصور القرابة الصوتية بعد حين ...)) لا تخلو من الصواب ، ولكنها تشعر أنَّ الأوائل ومنهم سيبويه قد جانبوا الصواب في جمعهم بين الألف والهمزة في مخرج واحد – الحلق-.

ويمكن أن نجترح التوصيف الصوتي الآتي :

الأصل في (حَمْرَاء) هو : حَمْرَاا ، فانتهاء الكلمة بحركتين طويلتين غير مستساغ في نسيج البنية العربية ، وكان التخلص من هذا التتابع باسقاط الأخيرة لأنَّ : ((... الطرف الذي هو محل التغيير ...))[200] ، وهمز موضعها هكذا: ح ـَ م رـًـ

: ح ـَ | رـً ء .

الخاتمة

خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج ، يمكن إيجازها بالاتي :

1. إنَّ نصوص التوجيه لدى الأوائل لا تخلو من ذكر مراعاة الغرض ، وهذا يعني أنَّهم جمعوا بين الجانب السببي والجانب الغائي في توجيهاتهم و يمكن عدّ مراعاة الغرض علّة غائية ، فهي لا تفارق بنية الكلمة ، وقوامها تجاور مجموعة من الصوامت والصوائت .

2. قد نجد في نصوص التوجيه مراعاةً لأكثر من غرض نحو : حَمْرَاء ونظائرها .

3. لا تكاد صورة ما قدمناه في نحو : كساء ، ورداء تفارق أمن اللبس ، إذ لا نجد فيما ذُكِرَ فيهما يخرج عن اللبس الحاصل من حذفٍ لإحدى الألفين ، فيكون الفرق بين الأبنية جزءاً من مراعاة الغرض .

4. تبدأ آلية توصيف هذه الظاهرة عند القدماء بمقدمات تمثل صورتين متقابلتين الأولى : صورة عدم مراعاة للغرض ، والاخرى : يتمّ فيها مراعاة الغرض وما أحسب هذا إلا للوقوف على الفرق بينهما .

5. شاع في المدونة الصرفية مصطلحات عدة تمثل هذه الظاهرة لاتنفك عن اقترانها بـ(الغرض) ، نحو (نقض الغرض) ، و (فوات الغرض) ، و (زوال الغرض) ، و (بطل الغرض) ، بيد أنه يمكن القول إنَّ الرضي الاسترابادي التزم بمصطح (نقض الغرض) .

6. إنَّ ما يمكن رصده في المدونة الصرفية ، إنَّ مراعاة الغرض اقترنت في معظمها بأحكام التخفيف .

7. أظهرت قراءة التحولات التي تحقق فيها نقض الغرض أنَّ منها ما يمكن نسبته إلى تجاور الصوامت ، أو توافر المزدوج الذي كان التحوّل فيها قائماً على إسقاط أحد عنصريه ، ومنها ما يمكن نسبته إلى القلب ، ومنها ما يمكن نسبته إلى عدم القلب والنظر اليها من خلال طبيعة المقطع العربي .

الهوامش :

1- الخصائص : 234/3-235.
2- عقائد الإمامية : 48.
3- ينظر : نفسه : 48.
4- كتاب التعريفات : 35.
5- الخصائص : 235/2.
6- البداء : 9 .
7- ينظر : الخصائص : 235/3.
8- عقائد الإمامية : 48.
9- الخصائص : 234/3.
10- ينظر : عقائد الامامية : 48 ، والبداء : 9.
11- الإيضاح في شرح المفصل : 354/2.
12- شرح المفصل (ابن يعيش) : 235/10.
13- ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 161/2 ، 227/2 ، 238/2 ، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 111/2 ، 232/2.
14- ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 358/2 ، وشرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 158 ، والمناهج الكافية : 113/2.
15- ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : 235/10 ، والايضاح في شرح المفصل : 357/2 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 159/1.
16- ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 110/2 ، 113/2.
17- ينظر : التعريفات : 198 .
18- ينظر : نفسه : 198.
19- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 237/3.
20- كتاب سيبويه : 547/3،وينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :283/4.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

21- الاعلال في كتاب سيبويه:182.
22- شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 231/2-232.
23- المناهج الكافية : 231/2.
24- البقرة : 246.
25- القيود الوافية في شرح الشافية :412.
26- كتاب سيبويه : 365/4.
27- النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1023/2.
28- القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن :148.
29- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 81.
30- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : 342.
31- القراءات القرانية في كتب معاني القرآن : 240 .
32- دراسة الصوت اللغوي :372 ، وينظر: الاصوات اللغوية (د.عبد القادر عبد الجليل): 268.
33- القراءات القرانية في كتب معاني القرآن : 221.
34- علم الصرف الصوتي : 420.
35- شرح المفصل (ابن يعيش) : 181/10-182.
36- القراءات القرانية في كتب معاني القران : 237.
37- كتاب سيبويه : 417/4-418.
38- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 358/5-359.
39- شرح المفصل (ابن يعيش) : 244/9.
40- ينظر:الإيضاح في شرح المفصل : 359/2.
41- نفسه : 358/2.
42- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):115/3.
43- نفسه : 246/3.
44- السياق يقتضي: مع جواز تحريك الثاني .
45- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 239/2.
46- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 159/1.
47- المناهج الكافية : 113/2-114.
48- الاسس الابستمولوجية والتداولية : 124.
49- ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي :268.
50- لغة تميم:420.
51- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : 115- 116 .
52- ينظر: التقاء الساكنين:181.
53- المقتضب: 174/3 ، وينظر: التقاء الساكنين : 119 .
54- التقاء الساكنين: 181.
55- تجاور الصوامت: 47.
56- نفسه : 47.
57- ينظر: نفسه : 48 .
58- كتاب سيبويه : 113/4-115 ، وينظر: الأصول في النحو : 158/3.والبيت في شرح أبيات سيبويه (النحاس) : 252،وخزانة الأدب :381/2.
59- دراسات في علم اللغة (د. كمال بشر): 175.
60- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):247/2،وينظر :التقاء الساكنين : 123.
61- شرح المفصل (ابن يعيش) : 243/9-244، وقراءة حفص تنظر في : الحجة للقراء السبعة : 329/5.
62- من أسرار اللغة :214 ، وينظر ردّ د. صباح عطيوي عليه في التقاء الساكنين:136.
63- التقاء الساكنين : 137.
64- الايضاح في شرح المفصل :357/2.
65- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):231/2.
66- نفسه : 238/2.
67- ينظر: لهجة تميم : 152.
68- ينظر: شرح المغني في النحو (الميلاني): 590.
69- شرح شافية ابن الحاجب (النظام):158.
70- المناهج الكافية : 113/2.
71- تجاور الصوامت في العربية : 25 .
72- ينظر: نفسه: 25.
73- نفسه : 25 .
74- التقاء الساكنين : 196.
75- ينظر:نفسه : 196-197.
76- ينظر: نفسه :197.
77- الرعاية : 229، وينظر:الإيضاح في شرح المفصل: 354/2 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 225/2، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي):145/1.
78- المقتضب:356/1.
79- ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) : 234/9 ، وإلتقاء الساكنين : 225-241.
80- سر صناعة الاعراب : 43/1.
81- شرح المفصل (ابن يعيش) : 234/10.
82- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 154/1-155.
83- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 227/2.
84- في الاصوات اللغوية : 42.
85- ينظر: نفسه : 42 .
86- ينظر: الاصوات اللغوية (د.عبد القادر) : 280 .
87- كتاب سيبويه : 445/4.
88- نفسه : 447/4.
89- شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) 110/2.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

90- شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : 242/1.
91- الكافية في شرح الشافية : 470/1.
92- المنهج الصوتي : 32.
93- ينظر: التقاء الساكنين: 235.
94- المقطع الصوتي في العربية : 96.
95- دراسات في علم اصوات العربية : 63/1.
96- التقاء الساكنين : 235.
97- ابحاث في اصوات العربية :9 .
98- كتاب سيبويه : 385/4.
99- ينظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي):5/299-300.
100-المنصف: 137/2.
101-نفسه : 138/2 .
102-سر صناعة الاعراب : 86/1.
103-ينظر: الرعاية : 232،وحاشية ابن جماعة :306/1.
104-شرح المفصل (ابن يعيش) :10/19-20.
105- شرح الملوكي:464.
106-المنصف : 2 / 53 .
107-شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3 /138 .
108-شرح الكافية الشافية 2131/4 .
109-الخصائص : 496/2 .
110-شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 173/3.
111-شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 1/306-307.
112-المنهج الصوتي : 177.
113- علم الصرف الصوتي:423.
114- المزدوج في العربية : 87
115-الصرف (د.حاتم الضامن) : 66.
116-ينظر: المغني في تصريف الأفعال : 79.
117- المقتضب:339/1.
118- التكملة:614-615.
119- الخصائص:3/235-236.
120-كتاب سيبويه : 424/4.
121-شرح شافية ابن الحاجب(الرضي): 210/3.
122-ينظر: العربية الفصحى:46.
123- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 238/3.
124- شرح المفصل (ابن يعيش): 235/10.
125- الإيضاح في شرح المفصل : 478/2.
126-ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):903/2، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي):332/1
127-ينظر: شرح شافية ابن الحاجب(الرضي) : 263/3، 240/1-241، وشرح شافية ابن الحاجب (اليزدي):556/2،والكافية في شرح الشافية : 891/2، وشرح شافية ابن الحاجب(النظام):333، والمناهج الكافية : 232/2، والقيود الوافية:414.
128-ايجاز التعريف في علم التصريف:17.
129-شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):126/3.
130-شرح المفصل (ابن يعيش):235/10.
131- شرح شافية ابن الحاجب(اليزدي): 470/2.
132- شرح شافية ابن الحاجب(الرضي) : 136/3.
133- في الفرق بين الوزن الصوتي والإيقاعي ينظر: المنهج الصوتي:49-50.
134-المغني في تصريف الأفعال:67.
135-نفسه : 72.
136- شرح الكافية الشافية : 2000/4.
137- ينظر البيت في : معاني القرآن (الفراء) : 422/2 ، وإصلاح المنطق :92 ، وخزانة الأدب : 271/7.
138-تهذيب إصلاح المنطق : 264/1.
139-المفصل : 434.
140- شرح المفصل (ابن يعيش): 82/9.
141- شرح شافية ابن الحاجب(اليزدي): 283/1.
142- ينظر: نفسه : 283/1.
143- الكافية في شرح الشافية : 539/2.
144- الأشباه والنظائر : 2/359-360، ولم أقف بشكل قاطع على من المقصود بالأندلسي؟
145- ينظر: علم الصرف الصوتي : 81.
146- ينظر: نفسه: 81 ، 90
147- نفسه : 81 .
148- كتاب سيبويه : 548/3.
149-ينظر: علم الأصوات (د.كمال بشر): 304-305.
150- ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : 190.
151-ينظر: شرح شافيه ابن الحاجب (ركن الدين) : 1/545-546، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 178/1، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 127/2، والمناهج الكافية : 127/2.
152- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 298/2.
153- ينظر: نفسه : 296/2 ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 178/1، والكافية في شرح الشافية : 540/2 ، وشرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 127/2، والمناهج الكافية : 127/2.
154-تجاور الصوامت : 24 .
155-علم الصرف الصوتي : 89-90.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

156-ينظر: كتاب سيبويه : 348/4، والممتع : 458/2-460.
157-شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 245/5.
158- الأصول في النحو : 283/3 ، وينظر: المنصف : 287/1.
159-ينظر: الأصول في النحو : 283/3 .
160- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 245/5.
161- النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1191/2.
162- ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع : 226.
163-المنصف : 290/1.
164- ينظر: نفسه : 289/1-291 ، والإيضاح في شرح المفصل : 2/ 435.
165- المنصف : 289/1.
166-أمالي ابن الشجري : 315/1.
167- نفسه : 316/1.
168-كتاب سيبويه : 95/4 ، وينظر: المناهج الكافية : 45/2.
169-ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :103/2.
170-شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 110/2-111.
171- شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): 503/2.
172-المنهج الصوتي : 200.
173- نفسه: 200 .
174-نفسه: 200.
175-التقاء الساكنين : 254 .
176- ينظر: نفسه: 254 .
177- تجاور الصوامت : 38- 39، وينظر: المزدوج : 112-113 ، وعبارة ((وتقلب الضمة الطويلة ...)) ينظر: المنهج الصوتي : 200
178- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 479/3 ، وينظر: المنصف : 154/1-155.
179-الخصائص : 2/ 320.
180- ينظر: القراءات القرانية في كتب معاني القران : 81 .
181-التكملة : 333.
182-التصريف الملوكي : 119 .
183- ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه : 823/2 .
184-شرح الملوكي : 453 .
185- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 161/2.
186- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 480/3.
187-كتاب سيبويه : 197/4.
188-شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 68/5.
189-سر صناعة الاعراب : 86/1.
190- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 144/1 ، وينظر: شرح المراح (العيني) : 242.
191- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي : 144/1.
192- المناهج الكافية : 100/2.
193-كتاب سيبويه : 433/4 ، وينظر: الأصول في النحو : 400/3.
194-المنهج الصوتي : 172.
195-نفسه : 173.
196-ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 89-90 .
197-نفسه : 90.
198-المزدوج : 84 ، وينظر: القراءات القرانية في كتب معاني القران : 34 .
199-المزدوج : 85.
200-شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 215/1.

المصادر

أولاً: الكتب المطبوعة

- القرآن الكريم
- أبحاث في أصوات العربية ، د. حسام سعيد النعيمي ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق – بغداد ، 1998م.
- الأسس الاستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، د. إدريس مقبول ، ط1 ، عالم الكتب الحديث ، الاردن ، 2006م.
- الاشباه والنظائر في النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1406هـ – 1985م.
- إصلاح المنطق ، يعقوب بن إسحاق (ابن السكّيت) (ت244هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، ط4 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1987م.
- الأصوات اللغوية ، د. عبد القادر عبد الجليل ، ط1 ، دار صفاء ، عمّان ، 1431هـ-2010م.
- الأصول في النحو ، محمد بن سهل السراج (ت316هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1407هـ-1987م.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

- الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة ، د. عبد الحق أحمد محمد، ط1 ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، العراق – بغداد ، 1429هـ-2008م.
- إلتقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي ، د. صباح عطيوي عبود ، ط1، دار الرضوان ، عمّان ، 1435هـ-2014م.
- أمالي ابن الشجريّ ، هبة الله بن علي الحسني العلوي (ت542هـ) ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، ط2 ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، 1427هـ-2006م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف ، محمد بن مالك الطائي (ت672هـ) ، تحقيق : محمد عثمان ، ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1430هـ-2009م.
- الإيضاح في شرح المفصل ، عثمان بن عمر النحوي (ت646هـ) ، تحقيق : د. موسى العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1402هـ-1982م.
- البَداء ، السيد مرتضى العسكري ، مركز الابحاث العقائدية ، إيران .
- تجاور الصوامت في العربية قراءة أخرى ، د. جواد كاظم عناد ، ط1 ، دار تموز للطباعة ، دمشق ، 2011م.
- التصريف الملوكي، عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق : د. البدراوي زهران ، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر ، مصر ، 2001م.
- التكملة ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، ط2 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1431هـ-2010م.
- تهذيب إصلاح المنطق ، يحيى بن علي التبريزي (ت502هـ) ، تحقيق : د. فوزي عبد العزيز مسعود ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1986م.
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي للشافية ، محمد بن أحمد (ت819هـ) ، مجموعة الشافية ، القسم الأول ، ط3 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1404هـ-1984م.
- الحجة للقراء السبعة ، الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، ط1 ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، 1413هـ-1992م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط4 ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1418هـ-1997م.
- الخصائص، عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط5 ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 2011م.
- دراسات في علم أصوات العربية ، د. داود عبده ، ط1 ، دار جرير ، عمّان ، 1431هـ-2010م.
- دراسات في علم اللغة ، د. كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة ، 1998م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1980م.
- دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر ، ط4 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2006م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) ، تحقيق : فرغلي سيد عرباوي ، ط1 ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، مصر ، 2009م.
- سر صناعة الإعراب ، عثمان بن جني ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، وأحمد رشدي شحاتة عامر ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1421هـ-2000م.
- شرح أبيات سيبويه ، أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط1 ، مطبعة الغري ، العراق – النجف ، 1974.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) ، الحسن بن أحمد الجاربردي (ت746هـ) ، مجموعة الشافية ، القسم الأول ، ط3 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1404 هـ -1984م.
- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ، محمد بن الحسن الاستراباذي (688هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) ، الحسن بن أحمد الاستراباذي (ت715هـ) ، تحقيق : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1425هـ-2004م.
- شرح شافية ابن الحاجب (النظام) ، الحسن بن محمد النيسابوري (ت850هـ) ، تحقيق : علي الشملاوي ، ط1 ، شركة شمس المشرق ، بيروت ، 1412هـ-1992م.
- شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) ، جمال الدين بن محمد الحسيني (ت800هـ) ، مجموعة الشافية ، القسم الثاني ، ط3 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1404هـ-1984م.
- شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي ، المملكة العربية السعودية – مكة المكرمة -.
- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ، الحسن بن عبد الله السيرافي(ت368هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيّد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1429هـ-2008م.
- شرح المراح في التصريف (العيني) ، محمود بن أحمد العيني (ت855هـ) ، تحقيق : د. عبد الستار جواد ، ط1 ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، 1428هـ-2007م.
- شرح المغني في النحو ، محمد بن عبد الرحيم الميلاني (ت811هـ) ، تحقيق : د. قاسم خليل إبراهيم ، ط1 ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، العراق ، 1432هـ-2011م.
- شرح المفصل (ابن يعيش) ، يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم محمد بن عبد الله ، ط1 ، دار سعد الدين ، دمشق ، 1434هـ-2013م.
- شرح الملوكي في التصريف ، يعيش بن علي بن يعيش ، تحقيق : د. محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي ، ط2 ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 2013م.
- الصرف ، د. حاتم صالح الضامن ، دار الحكمة ، الموصل ، 1990م.
- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ، هنري فليش ، تعريب وتحقيق : د. عبد الصبور شاهين ، ط2 ، المطبعة الكاثوليكية ، لبنان ، 1983م.
- عقائد الإمامية ، محمد رضا المظفر ، تحقيق : محمد جواد الطريحي ، مركز الابحاث العقائدية ، إيران .
- علم الأصوات ، د. كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة ، 2000م.
- علم الصرف الصوتي ، د. عبد القادر عبد الجليل ، ط1 ، دار صفاء ، عمّان ، 1431هـ-2010م.
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية ، د. غالب فاضل المطلبي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1984م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د. عبد الصبور شاهين ، ط1 ، دار طيبة ، مصر – الجيزة ، 2008م.
- القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي ، د. جواد كاظم عناد ، ط1 ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، 2011م.
- القيود الوافية في شرح الشافية ، محمد معين الدين بن كمال الدين الغساني (ت1134هـ) ، تحقيق : د. علي عباس عليوي الأعرجي ، ط1 ، دار المتقين ، بيروت ، 1443هـ-2013م.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

- كتاب التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) ، ط1، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1424هـ-2003م.
- كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1979م.
- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ، د. ضاحي عبد الباقي ، مجمع اللغة العربية في القاهرة ، 1427هـ-2006م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية ، بغداد ، 1978م.
- المزدوج في العربية (المفهوم – المصاديق – التحولات) ، د. جواد كاظم عناد ، ط1 ، دار تموز ، دمشق ، 2011م.
- معاني القرآن (الفراء) ، يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) تحقيق : ج1 : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار. ج2: محمد علي النجار. ج3: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط3 ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1422هـ-2001م.
- المغني في تصريف الافعال ، د. محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، 1426هـ-2005م.
- المفصل في صنعة الاعراب ، محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1420هـ-1999م.
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، 1415هـ-1994م.
- المقطع الصوتي في العربية ، د. صباح عطيوي عبود ، ط1 ، دار الرضوان للنشر والطباعة ، عمّان ، 1435هـ-2014م.
- الممتع في التصريف ، علي بن مؤمن بن محمد الاشبيلي (ابن عصفور) (ت669هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط3 ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، 1398هـ-1978م.
- المناهج الكافية في شرح الشافية ، زكريا الأنصاري الشافعي (ت926هـ) ، مجموعة الشافية ، القسم الثاني ، ط3 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1404هـ-1984م.
- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ط8 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2003م.
- المنصف (شرح كتاب التصريف) ، عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط1 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1954م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1400هـ-1980م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، يوسف بن سليمان (الأعلم الشنتمري) (ت476هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط1 ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت ، 1407هـ-1987م.

ثانياً: الرسائل الجامعية :

- شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي) ، الخضر اليزدي (اتمه 720هـ) ، أطروحة دكتوراه دراسة وتحقيق : حسن أحمد الحمدو العثمان ، جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية ، 1416هـ-1996م.
- الكافية في شرح الشافية ، محمود بن محمد بن علي الساكناني (ت734هـ) ، أطروحة دكتوراه ، دراسة وتحقيق : عبد الله بن محمد العتيبي ، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة – كلية اللغة العربية ، 1417هـ-1418هـ.
- الكراهة اللغوية عند الرضي (ت686هـ) في شرحيه على الشافية والكافية ، أطروحة دكتوراه ، حيدر نجم عبد زيارة ، جامعة القادسية – كلية الآداب ، 1437هـ-2016م.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1761-1789

Abstract

This Research is aiming to “the purpose” in language and it’s impact an the world pronunciation in terms of changing the world pronunciation as in vowel sound changing diphthong and the sressed sound pronounciation in sound .

In seven section as light sand pronaunciation , stressed saunds , keeping (maintaining) the original sanuds in world .